التقرير السنوي

2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

حفظه الله

”هدفي الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة وسأعمل معكم على تحقيق ذلك.“

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد - رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله

"لسنا قلقين على مستقبل المملكة، بل نتطلع إلى مستقبل أكثر إشراقاً، ونحن قادرون على تحقيق ذلك - بإذن الله - بثرواتها البشرية والطبيعية والمكتسبة التي أنعم الله بها عليها."

المقدمة

ارتكازاً على العدالة الناجزة كأحد أبرز المستهدفات التي نسعى إليها حفاظاً على حقوق الأطراف في الدعاوى، وتحقيقاً لرضا المتعاملين، وترسيخاً لقيم ومبادئ العدالة؛ وتماشياً مع رؤية وطننا الطموح 2030 والتي ترتكز على ثلاث ركائز أساسية: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح؛ عملنا في الأمانة العامة على بناء رؤيتنا واستراتيجيتنا بما يضمن تحقيق تلك المستهدفات. وخلال هذا العام؛ واصلنا جهودنا في تطوير أعمالنا وخدماتنا من خلال رفع كفاءة إدارة الدعاوى، وتطوير رقمنة العمليات، وتعزيز جودة القرارات واتساقها.

ويستعرض هذا التقرير أبرز الإنجازات التي تحققت خلال العام، وأهم المبادرات التطويرية التي تعزز من كفاءة وموثوقية أعمال اللجان، بما يسهم في تحقيق المستهدفات. كما يسلط التقرير الضوء على الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالدعاوى المنظورة، والقرارات الصادرة.

كلمة الأمين العام

في إطار التزام الأمانة العامة برسالتها الرامية إلى توفير بيئة عدلية متميزة ومبتكرة لتمكين اللجان من تحقيق العدالة الناجزة، وتبني إجراءات ميسرة وتقنية متطورة لتحسين تجربة المتعاملين، وسعياً أن نكون أحد العناصر الفاعلة في رحلة التحول نحو مستقبل واعد ومشرق والوصول إلى رؤية وطننا الطموح 2030، وتحقيقاً لأبرز الأهداف الاستراتيجية لبرنامج التحول الوطني ذات الصلة بأعمالنا، والمتمثلة في الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعزيز قيم العدالة والشفافية؛ سعينا جاهدين في الأمانة العامة على بناء الأسس المتينة ورسم خارطتنا الاستراتيجية بما يضمن الوصول إلى تلك المستهدفات، ثم مضينا نحو العمل الجاد على تحقيقها وإطلاق المبادرات والمشاريع التي تعزز الوصول إليها.

لقد واصلنا طريقنا جاهدين خلال هذا العام نحو العمل على مبادرات عديدة تسهم في رفع كفاءة إدارة الدعاوى بما يضمن خفض أمد التقاضي وتحقيق رضا المتعاملين، كما عملنا على تطوير رقمنة العمليات وتسخير الإمكانات الرقمية لرفع مستوى الكفاءة وسرعة الإنجاز من أجل لارتقاء بجودة خدماتنا، وبنينا لوحة تفاعلية رقمية تعكس أداء الأعمال بشكل دقيق، بهدف ضمان قياسه وتحليله باستمرار ومتابعته، إضافةً إلى تطويره وإيجاد الحلول الملائمة، كما بذلنا جهودٍ حثيثة نحو تعزيز جودة القرارات بتطوير المراجع المعينة على تأصيلها، وإعداد الإرشادات لصياغة القرارات وعقد ورش العمل التي تسهم في رفع الجودة وتعزيز الاتساق تحقيقاً للعدالة لأطراف النزاع.

يسرني أن أقدم هذا التقرير السنوي للأمانة العامة للجان المنازعات والمخالفات المصرفية والتمويلية، الذي يستعرض أبرز الإنجازات والتطورات التي شهدتها منظومة العمل خلال العام. وسنمضي قدماً نحو تحقيق رؤية وطننا الطموح بخطوات ثابتة وهمة عالية وعزمٍ لا يلين.

الأمين العام

ناصر بن حمد الصقير

الفهرس

المقدمة	9
كلمة الأمين العام	11
الملخص التنفيذي	14
منجزاتُنا	15
أداؤنا الاستراتيجي والتشغيلي	16
جهودنا في أرقام	18
أداؤنا الخدمي	19
التقريــر التفصيلي	22
رُؤيتُنــا	24
أهدافنا الاستراتيجية	25
أعمالنــا	26
أصحاب المصلحة	27
مهمتنا في الدعاوى	28
الباب الأول : اللجان الابتدائية	**31**
الفصل الأول: لجان المنازعات المصرفية	37
الفصل الثاني: لجان الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية	47
الفصل الثالث: لجنة النظر في مخالفات نظام المعلومات الائتمانية	59
الباب الثاني: اللجان الاستئنافية	**67**
الفصل الأول: اللجنة الاستئنافية للمخالفات والمنازعات المصرفية	73
الفصل الثاني : اللجنة الاستئنافية للفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية	79
الباب الثالث : مركز الصلح	**85**
الباب الرابع : ثروتنا	**93**
قنواتنا	95

الملخص التنفيذي

شهدت الأمانة العامة للجان المنازعات والمخالفات المصرفية والتمويلية خلال العام تطورًا ملحوظًا في منظومة العمل، من خلال رفع كفاءة إدارة الدعاوى عبر تطوير سياسة الإدارة التفاضلية واستحداث مسارات إجرائية تراعي درجة تعقيد القضايا ومتطلبات معالجتها الزمنية والإجرائية، مما ساهم في تعزيز سرعة وكفاءة البت في الدعاوى. كما استمرت جهود رقمنة العمليات، مما أدى إلى تحسين الإجراءات وتعزيز التحول الرقمي، إضافة إلى استحداث لوحة بيانات رقمية متقدمة تعكس وتحلل الأداء، لضمان متابعة الأعمال ورفع كفاءتها.

وفي إطار تحسين جودة القرارات؛ تم تطوير المراجع التأصيلية وإعداد الإرشادات وورش العمل لضمان صياغة القرارات وفق معايير عالية الدقة وتحقيق الاتساق. كما تم العمل على تطوير إجراءات العمل وحوكمتها لضمان الامتثال لأفضل الممارسات وتعزيز الكفاءة التشغيلية. وتأتي هذه الجهود في سياق التزام الأمانة العامة بتحقيق العدالة الناجزة وتعزيز كفاءة القطاع المصرفي والتمويلي، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

منجزاتُنا

تطوير رقمنة العمليات الداخلية لضبط الجودة وتوفير الجهد وزيادة الإنتاجية.

رفع نسبة الجلسات عن بعد لجميع اللجان إلى 100%.

إنشاء لوحة ذكاء الأعمال تعكس أداء الأعمال وتتضمن مؤشرات قياس الأداء.

العمل على مشروع تطوير الإدارة التفاضلية للدعاوى واستحداث مسارات إجرائية بمدد زمنية محددة لكل مسار.

حوكمة إجراءات الدعاوى في الأمانة العامة.

تطوير المراجع المعينة على تأصيل القرارات.

إعداد إرشادات لصياغة القرارات.

عقد ورش عمل إرشادية لتعزيز جودة القرارات.

تعزيز تسوية النزاعات صلحاً.

تمكين التواصل الفعال مع الأطراف في جميع مراحل الدعوى.

المراجعة الدورية للشكاوى لتحقيق رضا المتعاملين.

أداؤنا الاستراتيجي والتشغيلي

دراسة استراتيجية لمعالجة الدعاوى

عملنا على تطوير سياسة الإدارة التفاضلية للدعاوى وتحديد نقاط التحسين لرفع كفاءة إدارة الدعاوى والفصل الناجز لها من خلال تبنينا لرؤية واستراتيجية واضحة حيث عملنا تطوير الخطط الاستراتيجية وإجراءات العمل وتبسيطها وفعّلنا قياس الأداء لقياس المؤشرات الاستراتيجية والتشغيلية لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

بنينا رؤيتنا ورسالتنا وقيمنا لدعم الثقافة المؤسسية

عملنا على تنفيذ الخطط الاستراتيجية لإنجاز المبادرات ووضع الخطط التشغيلية لها

طورنا هيكلة الإجراءات لرفع كفاءة إدارة الدعاوى وتقليص أمد التقاضي

فعّلنا أدوات قياس الآداء لقياس المؤشرات الاستراتيجية والتشغيلية

جهودنا في أرقام

21,170
دعوى ابتدائية واردة

5,725
دعوى ابتدئية مقيدة

6,030
قرار ابتدائي صادر

3,023
استئناف وارد

3,424
قرار استئناف صادر

تم استقبال أكثر من (21) ألف دعوى خلال عام 2024م بزيادة بنسبة (11%) مقارنةً بما تم استقباله في عام 2023م.

بينما بلغت نسبة الاعتراضات الواردة لدى اللجان الاستئنافية (50%) من إجمالي القرارات الابتدائية الصادرة في عام 2024م، وكانت الاعتراضات على القرارات المصرفية الابتدائية أعلى من الاعتراضات على القرارات التمويلية الابتدائية بفارق (16%).

وقد شكلت القرارات الصادرة بتأييد للقرارات الابتدائية ما نسبته (85%) من إجمالي القرارات الصادرة لعام 2024م.

أولاً: الدعاوى المقيدة في عام 2024م:

لجنة المنازعات المصرفية			اللجنة الاستئنافية في المنازعات والمخالفات المصرفية	لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية			اللجنة الاستئنافية في المنازعات والمخالفات التمويلية	لجنة النظر في مخالفات نظام المعلومات الائتمانية	الإجمالي
الرياض	الدمام	جدة		الرياض	الدمام	جدة			
1,337	602	972	1,752	993	500	1,062	1,271	259	**8,748**

ثانياً: القرارات الصادرة في عام 2024م:

لجنة المنازعات المصرفية			اللجنة الاستئنافية في المنازعات والمخالفات المصرفية	لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية			اللجنة الاستئنافية في المنازعات والمخالفات التمويلية	لجنة النظر في مخالفات نظام المعلومات الائتمانية	الإجمالي
الرياض	الدمام	جدة		الرياض	الدمام	جدة			
1,661	532	1,017	1,820	1,159	421	971	1,604	263	**9,448**

أداؤنا الخدمي

58
تقرير متابعة أداء

- في ظل جهودنا المتواصلة تم العمل على تطوير آليات متابعة سير الدعاوى في جميع مراحلها من خلال إعداد ونشر تقارير الأداء لقياس إنجاز الخطط الدورية لضمان إنهاء الدراسات وفق المدد المحددة.
- تطوير لوحة تفاعليه لقراءة المؤشرات، مما ساهم في عملية اتخاذ القرار.
- المساهمة في عملية التحسين المستمر من خلال عقد اجتماعات دورية وورش عمل لبناء خطط سير الأعمال وفق مرونة عالية.

سعدنا باستقبال وخدمة:

+12 ألف مراجع

+139 ألف مكالمة

عدد المكالمات الواردة في عام 2024

طورنا آلية الاستجابة لدى مركز الاتصال لضمان معالجة أكبر قدر من الاتصالات

381 مكالمة

معدل الاستقبال اليومي للمكالمات

+19 ألف بريد الكتروني

عدد البريد الالكتروني المعالج

- حرصنا على تقديم الدعم الكامل والإجابة على الاستفسارات والطلبات بما يسهم في تسهيل الإجراءات ومتابعة سير الدعاوى.

انطلاقًا من ثوابتنا بأن نكون جزءًا من نجاح رحلة الدعوى وبوابة في تيسير الوصول لمفهوم العدالة الناجزة بدءاً من قبول الدعوى لحين الفصل فيها من قبل اللجان المتخصصة، فقد سخرنا جهودنا في وضع آلية لإدارة الدعاوى وفق منهج التفاضلية بما يحقق العدالة ولا يخل بسير العمل وذلك بمرور الدعوى على محطات سريعة تبدأ من مرحلة التحضير والتي تتم بشكل يتوائم مع طبيعة الدعاوى المعروضة من أجل تهيئتها بما تحتاج إليه من الجانب القانوني والفني – متى دعت الحاجة إلى ذلك- بما يُمكّن اللجان القضائية من الفصل فيها من خلال أول جلسة في سبيل تقديم خدمات تليق بسمعة القضاء المصرفي والتمويلي وتتوائم مع التطور الذي يشهده المرفق العدلي. وتسخير الحلول الرقمية وتطويرها بما يعزز ضمانات التقاضي ويحقق رضا أصحاب المصلحة من المتعاملين.

قيد وتحضير الدعاوى

إجمالي الدعاوى المقيدة والمحضّرة

8,748 دعــوى

- عملنا على نماذج لتسهيل عملية تقديم الدعاوى للمتعاملين.
- طورنا آليات مراجعة المستندات وتدقيقها.
- طورنا عملية تحضير وتهيئة الدعاوى من خلال تطوير تطبيق سياسة الإدارة التفاضلية للدعاوى، وتصنيفها والدراسة الأولية المُعدة فيها.
- تم رقمنة عملية استقبال الاعتراضات بطريق الاستئناف عبر البوابة الالكترونية وفق المدة النظامية وتسهيل إرفاق المستندات.

دراسة الدعاوى قانونياً

إجمالي الدراسات القانونية

14,069 دعــوى

أجرينا العديد من الدراسات القانونية في العديد من المواضيع النوعية، كما عملنا على دراسة تحليل فجوة من أجل توضيح أبرز نقاط الضعف في القرارات والعمل على استدراكها، وأعددنا دليل إرشادي لصياغة القرارات وعقد ورش عمل بذلك سعياً إلى تحقيق الجودة المطلوبة في القرارات.

دراسة الدعاوى محاسبياً

إجمالي الدراسات المحاسبية

1,811 دعــوى

ساهمنا في تطوير عملية تحضير وإعداد التقارير المحاسبية من خلال نمذجة الأعمال المتكررة وتيسير عملية طلب المستندات وإرفاقها من الأطراف

انعقاد الجلسات

إجمالي الجلسات

2,473 جلسة

وحدنا الإجراءات التنظيمية لإدارة الجلسات مما ساهم في رفع سرعة وكفاءة الفصل في الدعاوى.

جاهزية القرارات

إجمالي القرارات الصادرة

9,454 قرار

طوّرنا الخدمات الالكترونية المقدمة للمتعاملين مما سهل الوصول إلى القرارات الصادرة الكترونياً.

التقريـــر التفصيلي

رُؤيتُنا

أن تكـون خدماتنـا وجـودة أعمالنـا نموذجًـا مثاليًـا فـي دعـم البيئـة العدليـة.

رِسالتُنا

توفيـر بيئـة عدليـة متميـزة ومبتكـرة، لتمكيـن اللجـان مـن تحقيـق العدالـة الناجـزة، وتبنـي إجراءات ميسرة وتقنية متطورة لتحسين تجربة المتعامليـن.

قِيمُنا

الحياد، النزاهة، الشفافية، الجودة، الكفاءة.

أهدافنا الاستراتيجية

أصحاب المصلحة

- تعزيز جودة القرارات واتساقها والقدرة على التنبؤ بها.
- زيادة الوعي باللجان والأمانة.
- تحسين تجربة المتعاملين.

العمليات الداخلية

- رفع كفاءة إدارة الدعاوى.
- تعديل قواعد الاختصاص النوعي والمكاني.
- تفعيـل بدائـل تسويـة النزاعات.

الممكنات

- تطوير أداء موظفي الأمانة.
- تطوير أداء أعضاء اللجان.
- رقمنة الخدمات والعمليات.

أعمالنـا

تعد الأمانة العامة للجان جهة مستقلة بأعمالها إستناداً للبند الحادي عشر من الأمر الملكي الكريم رقم 37441 بتاريخ 1433/8/11 هـ وتوفر الدعم الإداري والقانوني والمحاسبي للجان القضائية ذات الصلة بها.

01

استقبـــال وقيـــد الدعـــاوى والإشـراف علـى إجـراءات تبـادل المذكـرات.

02

الدعـم الفنـي والتقنـي وإدارة الشكاوى وتسـهيل إجـراءات إدارة الدعـاوى ومتابعتهـا.

03

تحضيـر وتهيئـة الدعـاوى وفقـاً لأفضـل الممارسـات المطبقـة فـي البيئـة العدليـة.

04

إجـــراء البحـــوث والدراســـات القانونيـة والمحاسبيـة والفنيـة وفقـــاً للأنظمـــة واللوائـح ذات الصلة وما استقر عليه القضاء فـي تلـك اللجـان.

05

دراسـة الدعـاوى وتحليلهـا مـن النواحـي القانونيـة والمحاسـبية والفنيـة.

06

خدمـة المتعامليـــن وتوعيـــة الأطـراف بآليـة تقديـم الدعـاوى المتعلقـة بالنزاعـات الناشـئة عنها.

07

تقـــديم الدعـم الكامـل لدوائـر اللجـان قبـل وأثنـاء وبعـد عقـد الجلسات.

08

إعـــداد التقـــارير والإحصائيات السنويـــة عـــن أعمـال اللجـــان وقراراتها.

09

إعـداد وصياغـة مسـودة القـرارات الصـادرة عـن اللجـان.

أصحاب المصلحة

الأفراد

الجهات الاعتبارية

البنوك المحلية

البنوك الأجنبية

شركات التمويل

النيابة العامة

البنك المركزي السعودي

المؤسسات الخيرية

مهمتنا في الدعاوى

1

استقبال الدعاوى

مراجعة البيانات والمستندات للتحقق من استيفاءها للمتطلبات اللازمة لقيدها.

حفظ الدعوى

التواصل مع أصحاب المصلحة لجلب النواقص وأستكمالها ومنحهم مهلة على ذلك، وفي حال عدم تقديم المطلوب يتم حفظ الدعوى الكترونياً.

تقديم الدعوى

عن طريق البوابة الإلكترونية.

2

قيد الدعوى

بعد استيفاء المتطلبات؛ يتم قيد الدعوى وتبليغ الأطراف الكترونياً

تبادل المذكرات

بدء مرحلة تبادل المذكرات بين أطراف الدعوى الكترونياً ووفق مدد زمنية محددة.

3

تحضير الدعوى

يتم تحضير الدعوى من خلال تصنيفها وإعداد دراسة أولية فيها، واستكمال مستنداتها من أطراف النزاع،أو بمخاطبة جهات خارجية، أو طلب تقارير فنية أو محاسبية.

دراسة الدعوى محاسبياً

إعداد التقارير المحاسبية وعرضها على الأطراف.

4

دراسة الدعوى قانونياً

يتم إعداد دراسة قانونية للدعوى تشمل الوقائع والأسباب والرأي لعرضها على الدائرة

5

تحديد موعد جلسة

انعقاد الجلسة (عن بعد)

تقوم الدائرة بدراسة الدعوى ثم عقد جلسة الكترونية (عن بعد) فيها.

6

صدور القرار

تبليغ الأطراف بصدور القرار أثناء الجلسة والكترونياً.

إغلاق الدعوى

الباب الأول

اللجان الابتدائية

منحنى قيد الدعاوى الابتدائية:

إجمالي الدعاوى حتى نهاية عام 2024م.

5,725
دعـوى مقيـدة

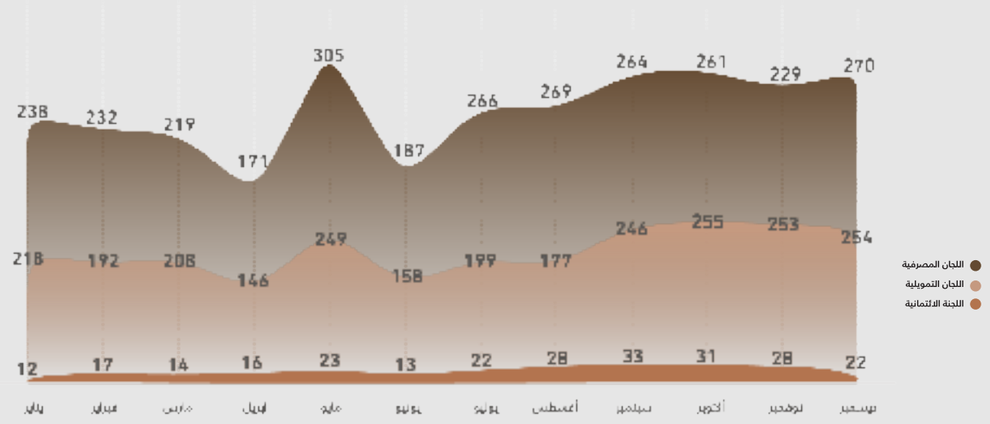

- شكلت الدعاوى المقيدة في الربع الرابع (28%) من إجمالي الدعاوى المقيدة خلال العام بارتفاع بنسبة (17%) عن متوسط الأرباع السابقة، بينما شكلت الدعاوى المقيدة في الربع الثاني (22%) من إجمالي الدعاوى المقيدة بانخفاض بنسبة (17%) عن متوسط الأرباع الأخرى.

مقارنة الدعاوى المقيدة بين عام 2023م و عام 2024م:

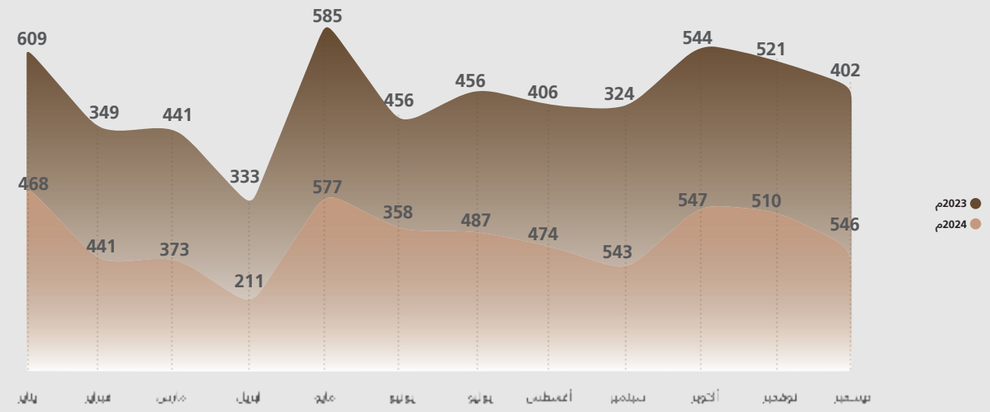

الدعاوى حسب اللجان الابتدائية والتصنيف:

ارتفع عدد الدعاوى الابتدائية المقيدة في عام 2024م بنسبة 5% مقارنةً بعام 2023م.

5,725
الدعـوى المقيـدة

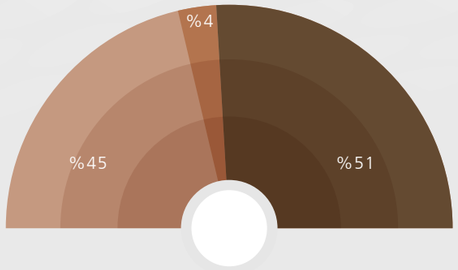

- **اللجان المصرفية** 2,911
- **اللجان التمويلية** 2,555
- **اللجنة الائتمانية** 259

شكلت الدعاوى المصرفية (51%) من إجمالي الدعاوى المقيدة خلال العام، فيما شكلت الدعاوى التمويلية (45%) منها، وشكلت الدعاوى الائتمانية (4%) منها.

1,739
الجلسـات

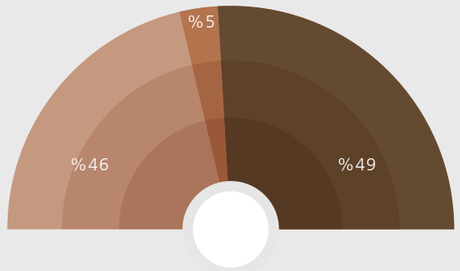

- **اللجان المصرفية** 859
- **اللجان التمويلية** 806
- **اللجنة الائتمانية** 74

شكلت جلسات اللجنة المصرفية (49%) من إجمالي الجلسات المنعقدة خلال العام، فيما شكلت جلسات اللجنة التمويلية (46%) منها، وشكلت جلسات اللجنة الائتمانية (5%).

8,698
الدعاوى المنظورة

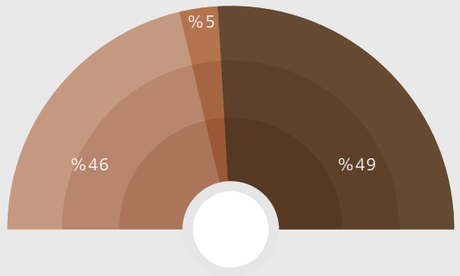

- **اللجان المصرفية** 4,299
- **اللجان التمويلية** 4,030
- **اللجنة الائتمانية** 369

شكلت الدعاوى المصرفية المنظورة (49%) من إجمالي الدعاوى المنظورة خلال العام، وشكلت الدعاوى التمويلية (46%) منها، فيما شكلت الدعاوى الائتمانية (5%).

6,030
القرارات الصادرة

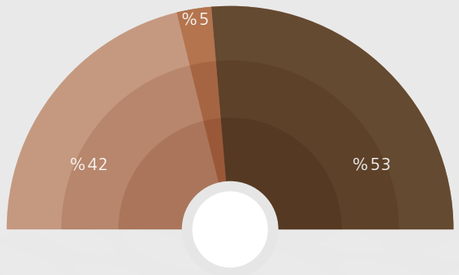

- **اللجان المصرفية** 3,210
- **اللجان التمويلية** 2,551
- **اللجنة الائتمانية** 263

شكلت القرارات المصرفية الصادرة (53%) من إجمالي القرارات الصادرة خلال العام، بينما شكلت القرارات التمويلية (42%) منها، وشكلت القرارات الائتمانية (5%) منها.

التوزيع الجغرافي للدعاوى الابتدائية وفق اختصاص اللجنة:

الرياض

1,337
دعوى مصرفية
52%

993
دعوى تمويلية
38%

259
دعوى ائتمانية
10%

جـدة

972
دعوى مصرفية
48%

1,062
دعوى تمويلية
52%

الدمـام

602
دعوى مصرفية
55%

500
دعوى تمويلية
45%

إجمالي الدعاوى الابتدائية حسب المدعي:

5,725

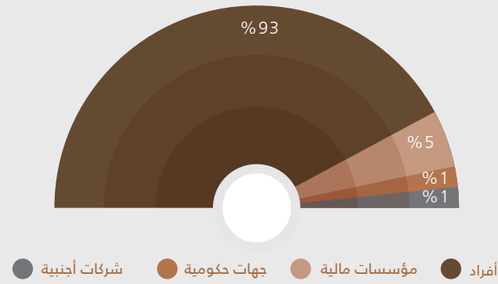

التوزيع الجغرافي للدعاوى الابتدائية:

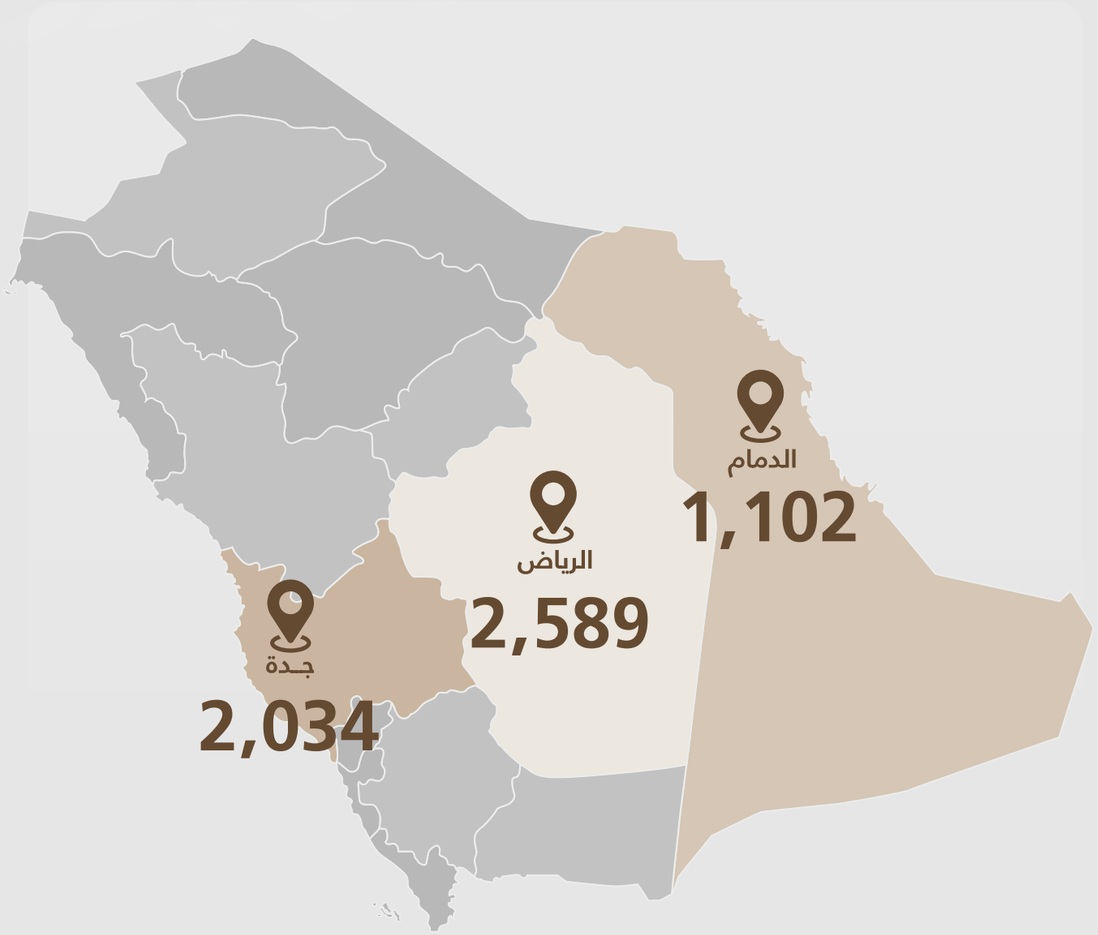

- شكلت دعاوى فرع الرياض (45%) من إجمالي الدعاوى المقيدة خلال العام، بارتفاع بنسبة (17%) مقارنة بعام 2023م.
- شكلت دعاوى فرع جدة (36%) من إجمالي الدعاوى المقيدة خلال العام، بانخفاض بنسبة (15%) مقارنة بعام 2023م.
- شكلت دعاوى فرع الدمام (19%) من إجمالي الدعاوى المقيدة خلال العام، بارتفاع بنسبة (20%) مقارنة بعام 2023م.
- شكلت الدعاوى المقامة من المؤسسات المالية (5%) من إجمالي الدعاوى الابتدائية المقيدة خلال هذا العام.

الفصل الأول

لجان المنازعات المصرفية

اللجان الابتدائية - المصرفية:

✣ النشأة:

نشأت اللجنة بموجب الأمر السامي رقم (729 / 8) وتاريخ 10 / 07 / 1407هـ الذي تضمن تشكيل لجنة تسوية المنازعات المصرفية من ذوي التخصص لدراسة القضايا بين البنوك وعملائها من أجل تسوية الخلافات وإيجاد الحلول المناسبة بين الطرفين طبقاً للاتفاقيات الموقعة بينهما. ثم تلى ذلك صدور الأمر الملكي رقم (37441) وتاريخ 11 / 08 / 1433هـ الذي تضمن في البند (أولاً) تعديل اسم (لجنة تسوية المنازعات المصرفية) ليصبح (لجنة المنازعات المصرفية).

✣ الاختصاص:

تختص اللجنة بالفصل في المنازعات المصرفية الأصلية، والمنازعات المصرفية بالتبعية وبما لا يتعارض مع اختصاصات الجهات القضائية الأخرى وذلك استنادًا إلى أحكام المادة (الثانية) من قواعد عمل لجنة المنازعات المصرفية الصادر ة بموجب الأمر الملكي رقم (712) وتاريخ 04 / 01 / 1438هـ.

كما تختص اللجنة -من خلال دائرة خاصة- بالفصل في المنازعات الناشئة بين أطراف نظم المدفوعات ومقدمي خدماتها، والفصل في تظلمات ذوي المصلحة من قرارات البنك المركزي ذات الصلة، وذلك استناداً إلى المادة (14) من نظام المدفوعات وخدماتها الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/26) وتاريخ 22 / 03 / 1443هـ.

✣ التشكيل:

تؤلف لجنة المنازعات المصرفية من دائرة أو أكثر –بحسب الحاجة- وتشكل الدائرة من ثلاثة أعضاء وعضو احتياطي تتوافر فيهم جميعاً الخبرة والتأهيل النظامي، والدراية بالمعاملات المالية على أن يكون أحدهم –على الأقل- مؤهلاً تأهيلاً شرعياً، ويعين رئيس كل دائرة وأعضاؤها بأمر ملكي لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، وذلك استناداً إلى البند (ثانيًا) من الأمر الملكي رقم (37441) وتاريخ 11 / 08 / 1433هـ.

وقد أعقب تشكيل الدائرة الأولى للجنة المنازعات المصرفية في مدينة الرياض تشكيل الدائرة الأولى في مدينة الدمام، والدائرة الأولى في محافظة جدة وذلك بموجب الأمر الملكي رقم (أ/356) وتاريخ 18 / 05 / 1441هـ.

859
جلسة
إجمالي عدد الجلسات المقامة في عام 2024م

4,299
دعوى
إجمالي الدعاوى المنظورة من قبل اللجان الابتدائية في عام 2024م

3,210
قرار
إجمالي القرارات الصادرة في عام 2024م

اللجنة المصرفية بمدينة - الدمام

150
جلسة
نظرت فيها ما يقارب (5) دعاوى في كل جلسة

532
قرار
بمعدل (3.5) قرارات في كل جلسة

اللجنة المصرفية بمدينة - الرياض

417
جلسة
نظرت فيها ما يقارب (5) دعاوى في كل جلسة

1,661
قرار
بمعدل (3.9) قرارات في كل جلسة

اللجنة المصرفية بمحافظة - جدة

292
جلسة
نظرت فيها ما يقارب (5) دعاوى في كل جلسة

1,017
قرار
بمعدل (3.5) قرارات في كل جلسة

متوسط مدة التقاضي
(196) يوم
متوسط عمر الدعوى منذ تاريخ قيدها وحتى تاريخ صدور القرار.

متوسط مدة التقاضي 2024م
(135) يوم
متوسط عمر الدعوى المقيدة في عام 2024م وحتى تاريخ صدور القرار.

معدل زمن الانتظار حتى الجلسة الأولى
(125) يوم
متوسط مدة الانتظار منذ تاريخ قيد الدعوى وحتى انعقاد أول جلسة لنظرها.

معدل الفصل العام
(110%)
نسبة القرارات الصادرة مقارنة بالدعاوى المقيدة خلال العام.

الإنتاجية القضائية
(75%)
نسبة القرارات التي تصدرها اللجنة مقارنةً بالدعاوى التي تنظرها خلال العام.

مواضيع دعاوى اللجنة المصرفية الابتدائية

لقد شكلت دعاوى الحساب المصرفي النسبة الأعلى بمقدار (57%) من الدعاوى المصرفية. وجاء على أبرزها دعاوى التجميد أو الحجز على الحساب أو مبلغ إذ شكلت ما نسبته (52%) من إجمالي دعاوى الحساب المصرفي، يليها دعاوى الاحتيال المالي التي شكلت ما نسبته (26%) من إجمالي دعاوى الحساب المصرفي.

في حين شكلت دعاوى التمويل ما نسبته (34%) من الدعاوى المصرفية، وجاء على أبرزها دعاوى التمويل الشخصي إذ شكلت ما نسبته (68%) من إجمالي دعاوى التمويل.

إجمالي الدعاوى حسب المواضيع:

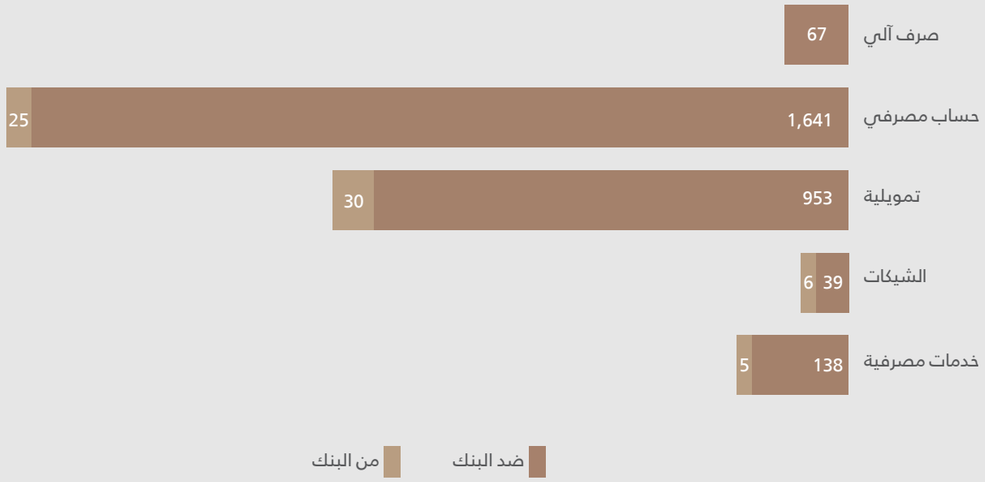

بيان بعدد الدعاوى المقيدة حسب المواضيع:

من/ضد البنك	الشيكات	تمويل	حساب مصرفي	خدمات مصرفية	صرف آلي	إجمالي الدعاوى
بنوك أجنبية		21	11	2		34
بنوك محلية	45	962	1653	141	67	2868
الإجمالي	**45**	**983**	**1666**	**143**	**67**	**2904**

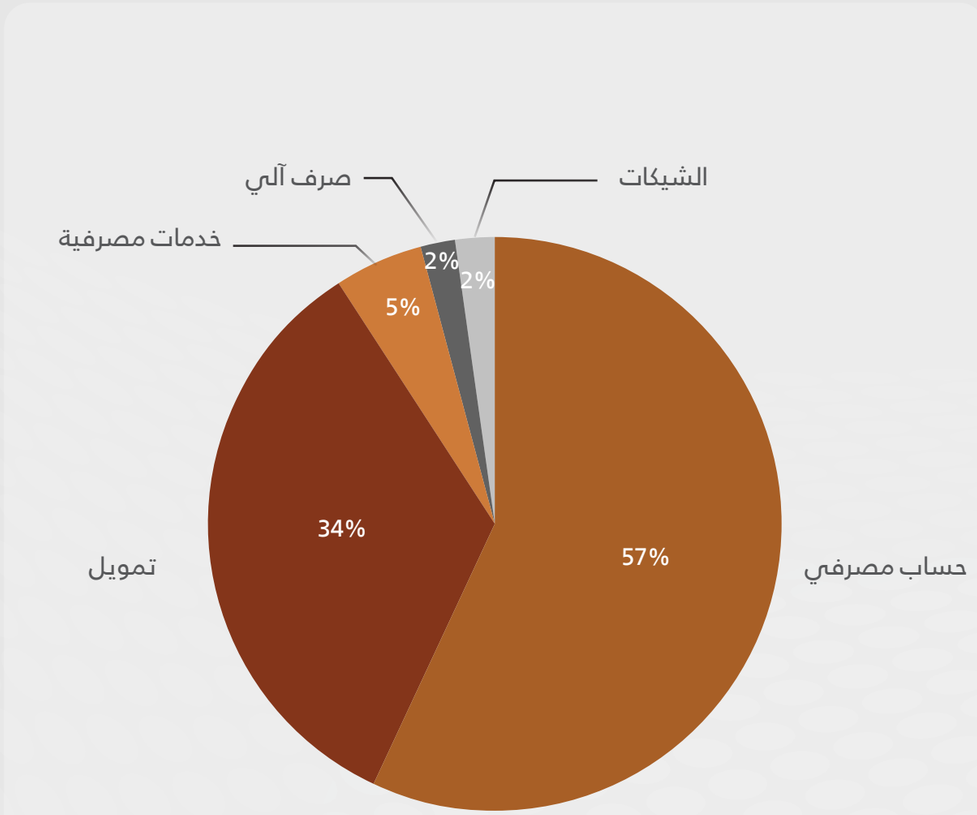

تفاصيل مبالغ المطالبات والقرارات الصادرة عن اللجان المصرفية:

3,210 إجمالي القـــرارات المصرفية لعام 2024

1,056 قـرار إلـزام بمبالـغ وقـرار تحديـد مديونيـة

2,154 قرار غير ملزم بمبالغ

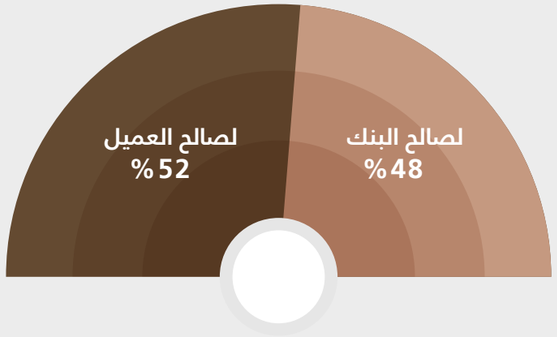

- شكلت نسبة القرارات الملزمة بمبالغ نسبة (33%) من إجمالي قرارات اللجان الابتدائية المصرفية.

إجمالي مبالغ المطالبات والقرارات:

12.8 مليار ريال
المبالغ المطالب بها

750 مليـون ريـال
مبالغ القرارات الصادرة

إجمالي مبالغ القرارات الصادرة:

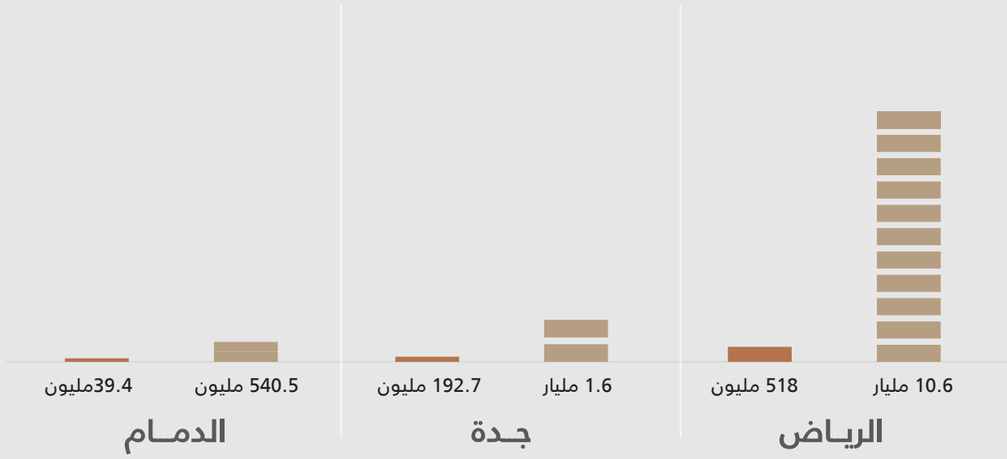

- شكّلت مبالغ القرارات الصادرة من قبل اللجنة المصرفية بالرياض (63%) من إجمالي مبالغ القرارات الصادرة من قبل لجنة المنازعات المصرفية.
- كما شكّلت المبالغ المطالب بها أمام اللجنة المصرفية بالرياض (61%) من إجمالي المبالغ المطالب بها أمام لجنة المنازعات المصرفية.

إجمالي القرارات غير الملزمة بمبالغ حسب المنطوق:

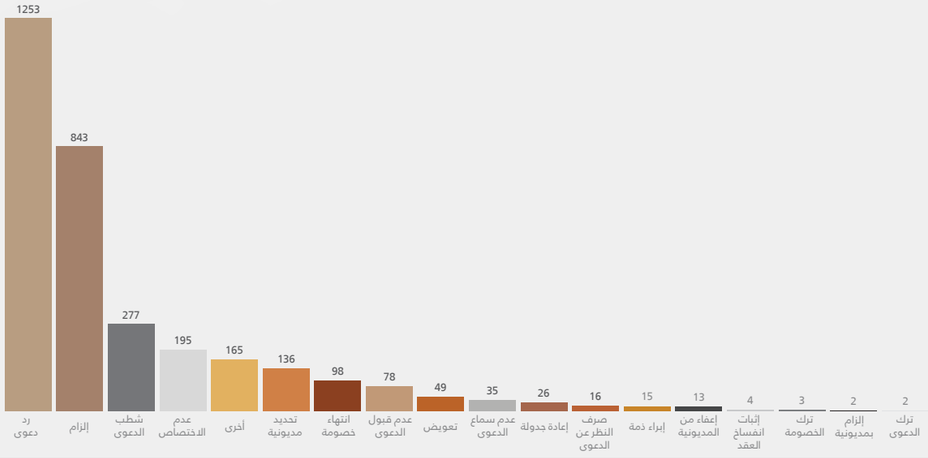

بيان بعدد القرارات غير الملزمة بمبالغ حسب المنطوق لكل جهة

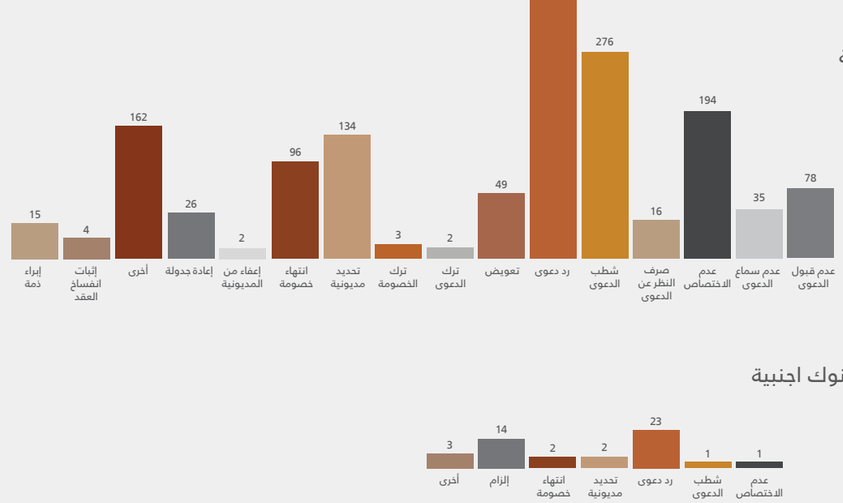

- شكلت نسبة القرارات غير الملزمة بمبالغ ما نسبته (67%) من إجمالي القرارات الصادرة لعام 2024 ويوضح الرسم البياني أعلاه منطوق القرارات حسب المؤسسة المالية.

الفصل الثاني

لجان الفصل فى المخالفات والمنازعات التمويلية

اللجان الابتدائية - التمويلية:

✣ النشأة:

نشأت اللجنة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/51) وتاريخ 13 / 08 / 1438هـ الصادر بالموافقة على نظام مراقبة شركات التمويل، إذ نصّ البند (ثالثاً) منه على تشكيل لجنة باسم (لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية).

✣ الاختصاص:

تختص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية بالفصل في المخالفات والمنازعات ودعاوى الحق العام والخاص الناشئة من تطبيق أحكام نظام مراقبة شركات التمويل وأحكام نظام الإيجار التمويلي ولائحتهما التنفيذيتين والقواعد والتعليمات الخاصة بهما. والفصل في المنازعات الناشئة من عقود التمويل العقاري المبرمة بين المستفيدين والممولين العقاريين. والفصل في تظلمات ذوي المصلحة من قرارات البنك المركزي السعودي ذات الصلة بنظام مراقبة شركات التمويل، ونظام الإيجار التمويلي، ونظام التمويل العقاري، ولوائحها، والقواعد والتعليمات الخاصة بها. ولا يدخل في اختصاص اللجنة الفصل في المنازعات الناشئة من عقود التمويل العقاري المبرمة بين المستفيدين والممولين العقاريين، وعقود الإيجار التمويلي؛ وذلك إذا كان محل المنازعة حقًا عينيًّا على عقار. كما لا يدخل في اختصاصها الفصل في منازعات الأوراق المالية الناشئة من نشاط التمويل. وذلك استنادًا إلى ما تضمنته أحكام المادة (الثانية) من قواعد عمل اللجنة الصادرة بالأمر الملكي رقم (712) وتاريخ 04 / 01 / 1438هـ.

✣ التشكيل:

تشكل اللجنة التمويلية من دائرة أو أكثر، ويكون عدد أعضاء كل دائرة ثلاثة أعضاء وعضواً رابعاً احتياطياً من ذوي الخبرة والتأهيل النظامي، على أن يكون من بينهم من لديه تأهيل شرعي، ويعين رئيس كل دائرة وأعضاؤه بأمر ملكي لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، وذلك استناداً إلى البند (ثالثًا) من المرسوم الملكي رقم (م/51) وتاريخ 13 / 08 / 1433هـ.

وقد أعقب تشكيل الدائرة الأولى للجنة في مدينة الرياض؛ تشكيل الدائرة الأولى في مدينة الدمام، والدائرة الأولى في محافظة جدة بموجب الأمر الملكي رقم (أ/356) وتاريخ 18 / 05 / 1441هـ.

806
جلسة
إجمالي عدد الجلسات المقامة في عام 2024م

4,030
دعوى
إجمالي الدعاوى المنظورة من قبل اللجان الابتدائية في عام 2024م

2,551
قرار
إجمالي القرارات الصادرة في عام 2024م

اللجنة التمويلية بمدينة - الدمام

109
جلسة
نظرت فيها ما يقارب (5) دعاوى في كل جلسة

421
قرار
بمعدل (3.8) قرارات في كل جلسة

اللجنة التمويلية بمدينة - الرياض

405
جلسة
نظرت فيها ما يقارب (5) دعاوى في كل جلسة

1,159
قرار
بمعدل (2.8) قرارات في كل جلسة

اللجنة التمويلية بمحافظة - جدة

292
جلسة
نظرت فيها ما يقارب (5) دعاوى في كل جلسة

971
قرار
بمعدل (3.3) قرارات في كل جلسة

متوسط مدة التقاضي

(188) يوم

متوسط عمر الدعوى منذ تاريخ قيدها وحتى تاريخ صدور القرار.

متوسط مدة التقاضي 2024م

(124) يوم

متوسط عمر الدعوى المقيدة في عام 2024م وحتى تاريخ صدور القرار.

متوسط مدة تقاضي دعاوى المخالفات

(297) يوم

متوسط عمر دعاوى المخالفات منذ تاريخ قيدها حتى تاريخ صدور القرار.

معدل زمن الانتظار حتى الجلسة الأولى

(118) يوم

متوسط مدة الانتظار منذ تاريخ قيد الدعوى وحتى انعقاد أول جلسة لنظرها.

معدل الفصل العام

(99%)

نسبة القرارات الصادرة مقارنة بالدعاوى المقيدة خلال العام (99%).

الإنتاجية القضائية

(55%)

نسبة القرارات التي تصدرها اللجنة مقارنةً بالدعاوى التي تنظرها خلال العام.

مواضيع دعاوى اللجنة التمويلية الابتدائية

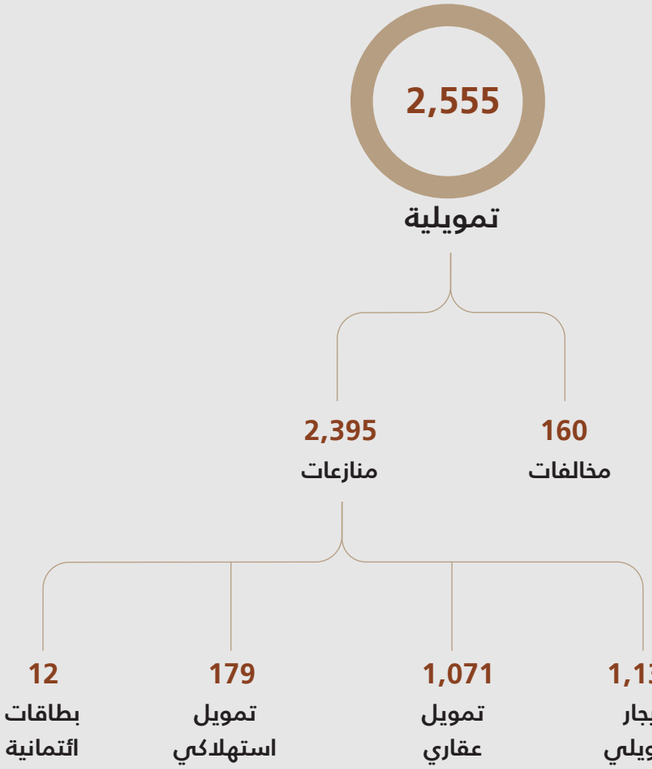

لقد شكلت دعاوى الإيجار التمويلي النسبة الأعلى بمقدار (44%) من الدعاوى التمويلية. وجاء على أبرزها دعاوى الهلاك الكلي إذ شكلت ما نسبته (21%) من إجمالي دعاوى الإيجار التمويلي. في حين شكلت دعاوى التمويل العقاري ما نسبته (42%) من الدعاوى التمويلية، وجاء على أبرزها دعاوى إعادة الجدولة إذ شكلت ما نسبته (30%) من إجمالي دعاوى التمويل العقاري ويليها السداد المبكر بنسبة (23%).

عدد وأنواع الدعاوى المقيدة المقامة من وضد جهات التمويل:

بيان بعدد دعاوى المنازعات التمويلية المقامة من المؤسسات المالية حسب الموضوع

المؤسسات المالية	تمويل استهلاكي	إيجار تمويلي	تمويل عقاري	بطاقات ائتمان	إجمالي الدعاوى
بنوك		16	18		**34**
شركات تمويل	19	10	6	8	**43**
الإجمالي	19	26	24	8	**77**

شكلت الدعاوى المقامة من شركات التمويل النسبة الأعلى بمقدار (56%) بينما شكلت الدعاوى المقامة من البنوك النسبة الأقل بمقدار (44%) من إجمالي الدعاوى المقامة من المؤسسات المالية أمام اللجنة التمويلية.

كما شكلت دعاوى التمويل الاستهلاكي المقامة من شركات التمويل النسبة الأعلى بمقدار (25%) من الدعاوى المقامة أمام اللجنة التمويلية.

بيان بعدد الدعاوى المقامة ضد المؤسسات المالية حسب المواضيع

المؤسسات المالية	تمويل استهلاكي	إيجار تمويلي	تمويل عقاري	بطاقات ائتمان	إجمالي الدعاوى
بنوك	2	701	1,007		**1,710**
شركات تمويل	149	402	52	4	**607**
الإجمالي	159	1,108	1,059	4	**2,318**

شكلت الدعاوى التمويلية المقامة ضد البنوك النسبة الأعلى بمقدار (74%)، بينما شكلت الدعاوى المقامة ضد شركات التمويل النسبة الأقل بمقدار (26%).

إجمالي الدعاوى حسب المواضيع:

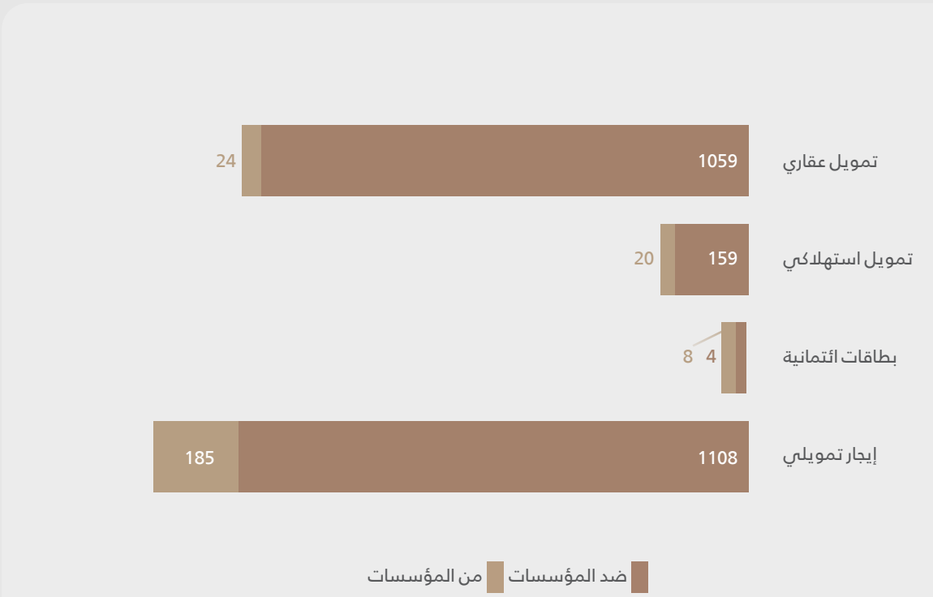

شكلت دعاوى الإيجار التمويلي النسبة الأعلى من إجمالي الدعاوى المقامة ضد جهات التمويل بنسبة (48%)، بينما شكلت دعاوى البطاقات الائتمانية النسبة الأقل من إجمالي الدعاوى المقامة من جهات التمويل بنسبة (1%).

تفاصيل مبالغ المطالبات والقرارات الصادرة عن اللجان التمويلية:

2,551 إجمالي القرارات التمويلية لعام 2024

1,176 قـــرار إلزام - تحديد مديونية

1,375 قرار غير ملزم بمبالغ

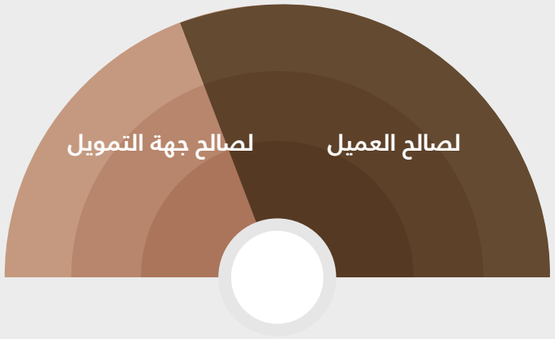

- شكلت نسبة القرارات الملزمة بمبالغ نسبة (46%) من إجمالي قرارات اللجان الابتدائية التمويلية.

إجمالي مبالغ المطالبات والقرارات:

4.6 مليار ريال
المبالغ المطالب بها

72 مليون ريال
مبالغ القرارات الصادرة

إجمالي مبالغ القرارات الصادرة:

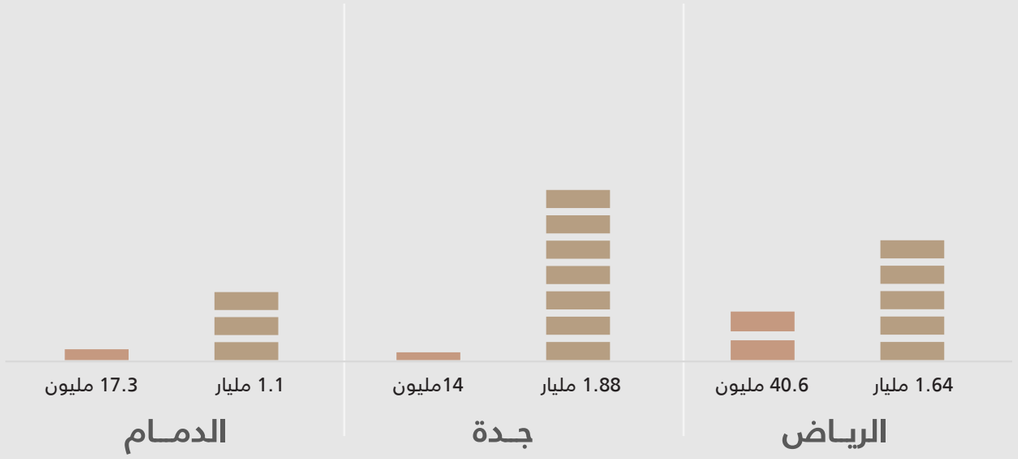

إجمالي المبالغ المطالب بها
إجمالي مبالغ القرارات الصادرة

- شكّلت المبالغ المحكوم بها من قبل اللجنة التمويلية بالرياض (56%) من إجمالي المبالغ المحكوم بها من قبل لجنة المنازعات التمويلية.
- كما شكّلت المبالغ المطالب بها أمام اللجنة التمويلية بجدة (41%) من إجمالي المبالغ المطالب بها أمام لجنة المنازعات التمويلية.

تفاصيل دعاوى المخالفات التمويلية المقامة أمام اللجنة التمويلية

✣ بيان بعدد دعاوى المخالفات التمويلية المقامة من النيابة العامة:

160

أقامت النيابة العامة (160) دعوى حق عام خلال العام تصنف جميعها ضمن دعاوى مخالفات نظام مراقبة شركات التمويل.

✣ بيان بإجمالي مبالغ الغرامات الصادرة بموجب قرارات اللجنة:

12.7 مليون
مبالغ الغرامات

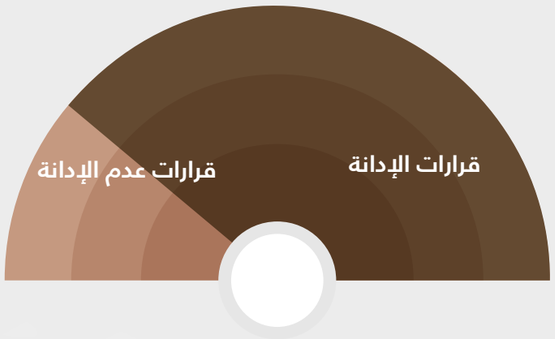

بيان بعدد القرارات غير الملزمة بمبالغ حسب المؤسسة المالية

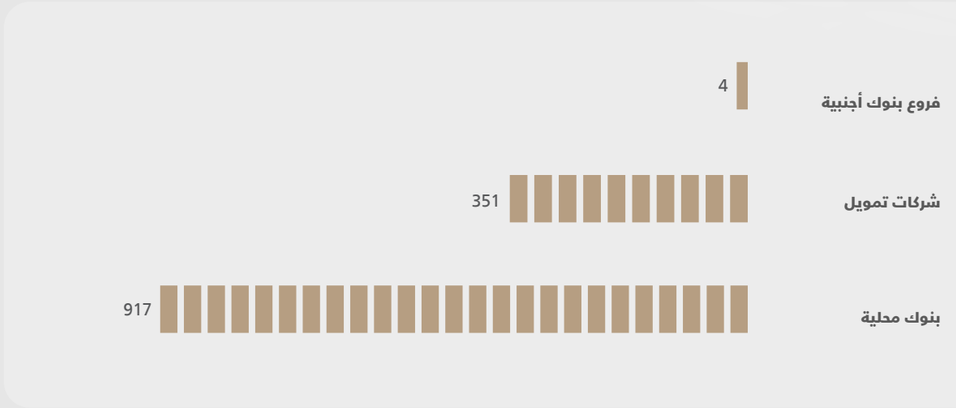

إجمالي القرارات النهائية غير الملزمة حسب المنطوق

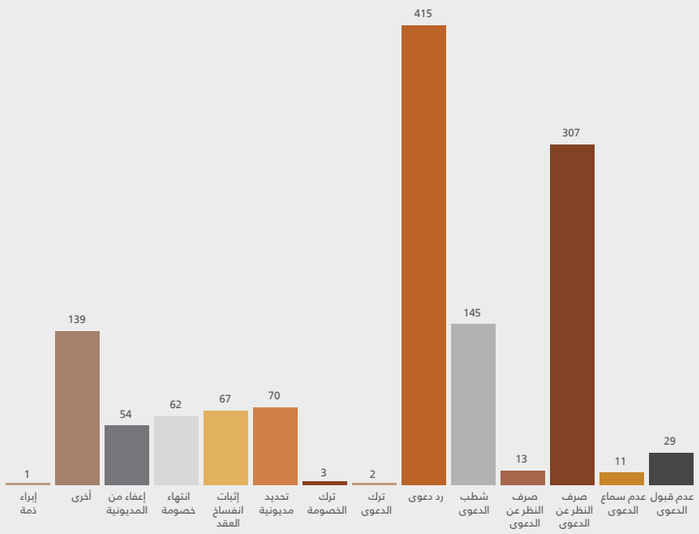

- شكلت نسبة القرارات غير الملزمة بمبالغ نسبة (52%) من إجمالي القرارات الصادرة لعام 2024م.

الفصل الثالث

لجنة النظر في مخالفات نظام المعلومات الائتمانية

اللجان الابتدائية - الائتمانية:

✣ النشأة:

نشأت اللجنة بموجب نظام المعلومات الائتمانية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/37) وتاريخ 05 / 07 / 1429هـ، حيث نصت الفقرة (د) من المادة (الرابعة عشر) منه على أن: "تكوّن بقرار من وزير المالية لجنة أو أكثر للنظر في مخالفات أحكام هذا النظام، وتوقيع العقوبات، والفصل في النزاعات والخلافات التي تنشأ بين المستهلك والأعضاء والشركات".

✣ الاختصاص:

تختص اللجنة بالنظر في مخالفات أحكام نظام المعلومات الائتمانية، وتوقيع العقوبات، والفصل في النزاعات والخلافات التي تنشأ بين المستهلك والأعضاء والشركات. ويجوز التظلم من قرارات اللجنة أمام ديوان المظالم خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ بها وذلك بموجب المادة (الرابعة عشر) من نظام المعلومات الائتمانية.

✣ التشكيل:

اشترط النظام ألا يقل عدد أعضاء اللجنة عن (ثلاثة) أعضاء من أهل الخبرة في هذا المجال، ويكون من بينهم مستشار نظامي على الأقل. وتُصدر اللجنة قراراتها بالأغلبية.

64
جلسة
إجمالي عدد الجلسات المقامة في عام 2024م

369
دعوى
إجمالي الدعاوى المنظورة من قبل اللجان الابتدائية في عام 2024م

263
قرار
إجمالي القرارات الصادرة في عام 2024م

- نسعى من خلال منظومة العمل المتكاملة إلى تقديم تجربة ميسرة للمتعاملين ابتداءً من قيد الدعوى وتحضيرها حتى صدور القرار، مما زاد من كفاءة الإنجاز حتى بلغ إجمالي القرارات الصادرة عن اللجان (263) قراراً.

متوسط مدة التقاضي

(136) يوم

متوسط عمر الدعوى منذ تاريخ قيدها وحتى تاريخ صدور القرار.

متوسط مدة التقاضي 2024م

(119) يوم

متوسط عمر الدعوى المقيدة في عام 2024م وحتى تاريخ صدور القرار.

معدل زمن الانتظار حتى الجلسة الأولى

(109) يوم

متوسط مدة الانتظار منذ تاريخ قيد الدعوى وحتى انعقاد أول جلسة لنظرها.

معدل الفصل العام

(99%)

نسبة القرارات الصادرة مقارنة بالدعاوى المقيدة خلال العام.

الإنتاجية القضائية

(71%)

نسبة القرارات التي تصدرها اللجنة مقارنةً بالدعاوى التي تنظرها خلال العام.

أصحاب المصلحة

الأفراد

الأعمال لدى الشركات الائتمانية

البنك المركزي السعودي

الشركات الائتمانية

الدعاوى المقيدة حسب المدعى عليه:

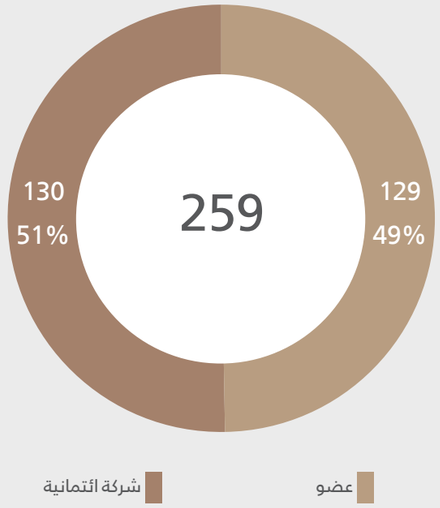

- يوضح الرسم البياني إجمالي عدد الدعاوى المقيدة حسب المدعى عليه، إذ يتضح أن الدعاوى المقيدة ضد الشركات الائتمانية شكلت النسبة الأعلى (51%) وذلك بإجمالي (130) دعوى. وفي المقابل شكلت الدعاوى المقيدة ضد الأعضاء النسبة الأقل إذ بلغت (49%) وبإجمالي (129) دعوى.

الدعاوى المقيدة حسب الشهر

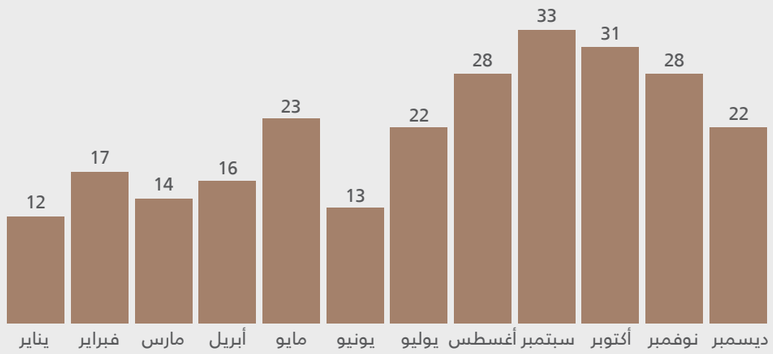

- الرسم البياني أعلاه يوضح عدد الدعاوى التي قُيدت لدى اللجنة حسب الشهر خلال فترة التقرير، ويتبين أن شهر سبتمبر كان الأعلى في عدد الدعاوى المقيدة، إذ بلغ عددها (33) دعوى، يليه شهر أكتوبر إذ بلغ عدد الدعاوى المقيدة خلال الشهر (31) دعوى.

القرارات الصادرة حسب تصنيف الدعوى

أولاً: القرارات الصادرة في داعوى المنازعات:

- بلغت الدعاوى المتمثلة بمطالبة المدعى بتحديث السجل الائتماني (153) دعوى مما يشكل نسبة (80%) من إجمالي الدعاوى، وتتمثل تلك الدعاوى في مطالبة المدعي إما بإزالة معلومة سلبية واردة في السجل أو تحديث المعلومة السلبية أو تصحيح المعلومة السلبية الواردة في التقرير. فيما بلغت الداعوى التي يطالب فيها المدعي إثبات خطأ العضو (153) دعوى بنسبة (9%) من إجمالي الدعاوى، وبلغت الدعاوى التي يطالب فيها المدعي التعويض (21) دعوى والتي تشكل (11%) من إجمالي الدعاوى، وتصدر الدائرة قراراتها في الدعاوى المتعلقة بالطلبين الأخيرين بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى.

ثانيًا: القرارات الصادرة في منازعات طلب تحديث السجل الائتماني:

- يمثل الرسم البياني تصنيف القرارات الصادرة في الدعاوى المتعلقة بمطالبات تحديث السجل الائتماني، إذ تشكل القرارات الصادرة في الدعاوى التي يطلب فيها المدعي إزالة معلومة سلبية النسبة الأكبر وتبلغ (57%) من دعاوى طلب تحديث السجل الائتماني وبإجمالي (87) دعوى، يليها دعاوى طلب تحديث المعلومة السلبية بنسبة (30%) وعدد (46) دعوى، فيما تشكل دعاوى طلب تصحيح المعلومة السلبية النسبة الأقل والتي تمثل (13%) وعدد (20) دعوى.

القرارات الصادرة حسب منطوق القرار

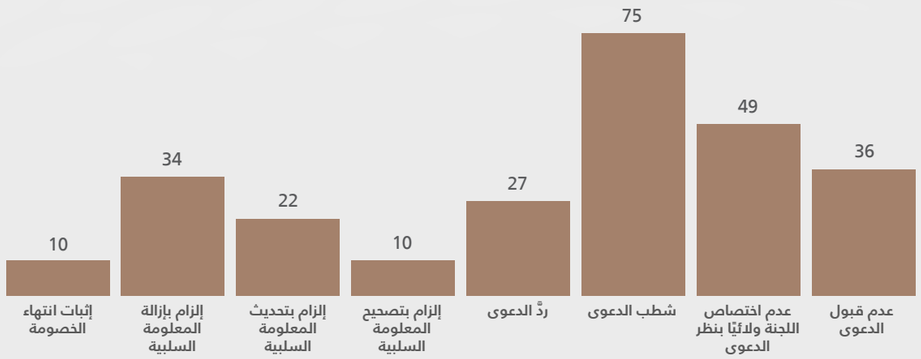

- يمثل الرسم البياني جميع القرارات الصادرة خلال العام والتي أصدرت اللجنة في منطوق قرارها أولاً (75) قرار بشطب الدعوى، يليها (49) قرار بعد اختصاص الدائرة ولائياً بنظر النزاع، ومن ثم (36) قرار بعدم قبول الدعوى، وكذلك (34) قرار بإزالة المعلومة السلبية، وأخيراً (27) قرار برد الدعوى.

القرارات الصادرة حسب الشهر

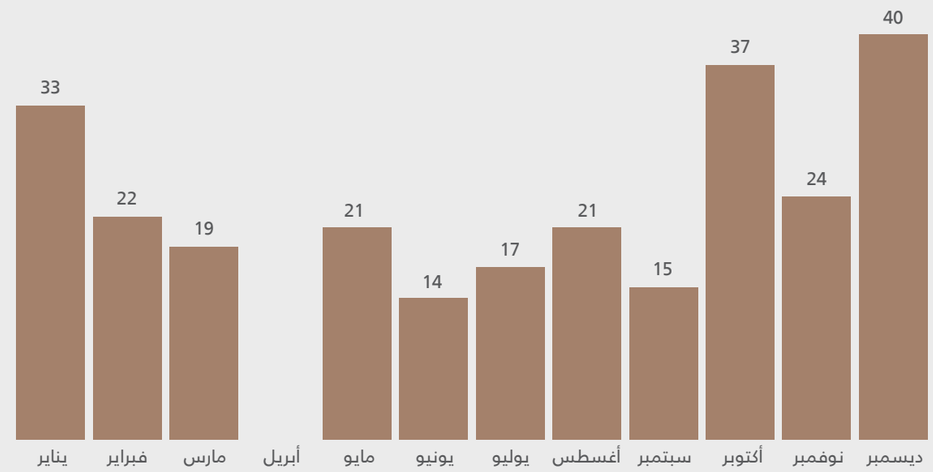

- الرسم البياني أعلاه يوضح عدد القرارات الصادرة عن اللجنة وفق أشهر فترة التقرير، حيثُ لوحظ أن شهر ديسمبر 2024م قد شكل أكبر عدد قرارات صادرة بمجموع (40) قراراً، يليه شهر أكتوبر بـ (37) قراراً.

الباب الثاني

اللجان الاستئنافية

إجمالي الاعتراضات الواردة
حتى نهاية عام 2024م

3,023

استئناف

الاعتراضات الواردة حسب الشهر

- شكلت الاعتراضات الواردة في الربع الثالث (31%) من إجمالي الاعتراضات الواردة خلال العام بارتفاع بنسبة (36%) عن متوسط الأرباع الأخرى، بينما شكلت الاعتراضات الواردة في الربع الثاني (19%) من إجمالي الاعتراضات بانخفاض بنسبة (40%) عن متوسط الأرباع الأخرى.

الاعتراضات حسب اللجان الاستئنافية والتصنيف:

بلغ عدد الاعتراضات المقيدة في عام 2024م (3,021) اعتراض، أقل بنسبة (2%) مقارنة بعام 2023م.

3,023
الاعتراضات المقيدة

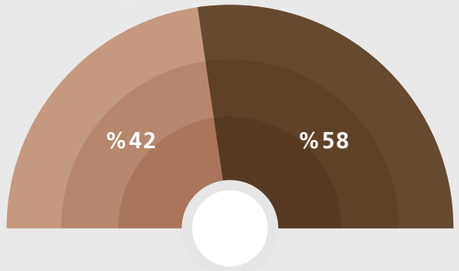

- اللجنة الاستئنافية المصرفية 1,752
- اللجنة الاستئنافية التمويلية 1,271

- شكلت الاعتراضات الاستئنافية المصرفية (58%) من إجمالي الاعتراضات المقيدة خلال العام، فيما شكلت الاعتراضات الاستئنافية التمويلية (42%) منها.

734
الجلسات

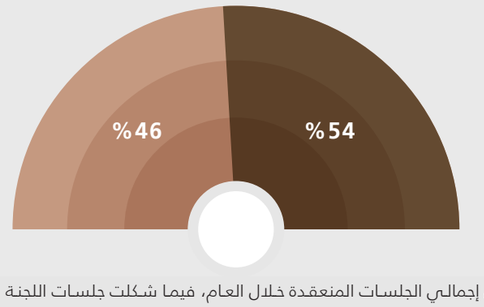

- اللجنة الاستئنافية المصرفية 395
- اللجنة الاستئنافية التمويلية 339

- شكلت جلسات اللجنة الاستئنافية المصرفية (54%) من إجمالي الجلسات المنعقدة خلال العام، فيما شكلت جلسات اللجنة الاستئنافية التمويلية (46%) منها.

3,670
الاعتراضات المنظورة

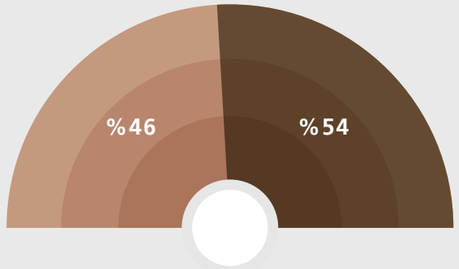

- اللجنة الاستئنافية المصرفية 1,975
- اللجنة الاستئنافية التمويلية 1,695

- شكلت الاعتراضات الاستئنافية المصرفية المنظورة (54%) من إجمالي الاعتراضات المنظورة خلال العام، فيما شكلت الاعتراضات الاستئنافية التمويلية المنظورة (46%) منها.

3,424
القرارات الصادرة

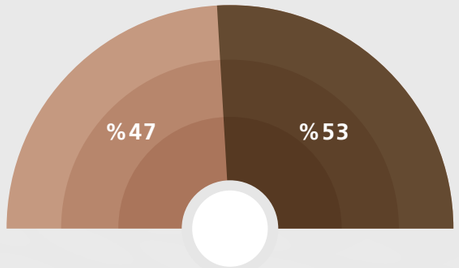

- اللجنة الاستئنافية المصرفية 1,820
- اللجنة الاستئنافية التمويلية 1,604

- شكلت القرارات الاستئنافية المصرفية الصادرة (53%) من إجمالي القرارات الصادرة خلال العام، فيما شكلت القرارات الاستئنافية التمويلية الصادرة (47%) منها.

موجز اللجان الاستئنافية:

3,023

اعتـــراض

3,424

قــرار صـادر

تفاصيل القرارات الصادرة:

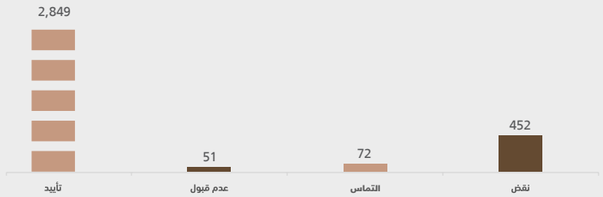

- يمثل الرسم البياني القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية، حيث شكل تأييد قرار اللجان الابتدائية النسبة الأكبر من إجمالي القرارات الصادرة بنسبة (83%)، في حين شكل نقض القرار ما نسبته (13%) من إجمالي القرارات الصادرة.

الفصل الأول

اللجنة الاستئنافية للمخالفات والمنازعات المصرفية

اللجنة الاستئنافية - المصرفية:

✣ النشأة:

أنشأت اللجنة بموجب الأمر الملكي رقم (37441) وتاريخ 11 / 08 / 1433هـ إذ نص البند (رابعاً) منه على إنشاء (لجنة استئنافية للمنازعات والمخالفات المصرفية) وتتألف من دائرة أو أكثر.

✣ الاختصاص:

تختص اللجنة الاستئنافية المصرفية بالنظر في الاعتراضات المقدمة ضد قرارات لجنة المنازعات المصرفية، وتختص كذلك بالنظر في الاعتراضات المقدمة ضد قرارات لجنة الفصل في مخالفات نظام مراقبة البنوك المنصوص عليها في المادة (الخامسة والعشرين) من نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 5) وتاريخ 22 / 02 / 1386هـ، كما نص ذات البند على أن قرارات اللجنة الاستئنافية للمنازعات والمخالفات المصرفية غير قابلة للطعن فيها أمام أيّ جهة أخرى.

✣ التشكيل:

تتألف اللجنة من دائرة أو أكثر –بحسب الحاجة-ويكون في كل دائرة ثلاثة أعضاء وعضو احتياطي من ذوي الخبرة والتأهيل النظامي العالي ممن لديهم دراية بالمعاملات المالية على أن يكون أحدهم على الأقل مؤهلاً تأهيلاً شرعياً.

395
جلسة
إجمالي عدد الجلسات المقامة في عام 2024م
نظرت فيها ما يقارب (5) دعاوى في كل جلسة

1,975
اعتراض
إجمالي الاعتراضات المنظورة من قبل اللجان الاستئنافية في عام 2024م

1,820
قـــرار
إجمالي القرارات الصادرة في عام 2024م بمعدل (4.7) قرارات في كل جلسة

متوسط مدة التقاضي
(190) يوم
متوسط عمر الدعوى منذ تاريخ قيدها وحتى تاريخ صدور القرار.

متوسط مدة التقاضي 2024م
(112) يوم
متوسط عمر الدعوى المقيدة في عام 2024م وحتى تاريخ صدور القرار.

متوسط مدة تقاضي دعاوى المخالفات
(61) يوم
متوسط عمر دعاوى المخالفات منذ تاريخ قيدها حتى تاريخ صدور القرار.

معدل زمن الانتظار حتى الجلسة الأولى
(102) يوم
متوسط مدة الانتظار منذ تاريخ قيد الدعوى وحتى انعقاد أول جلسة لنظرها.

معدل الفصل العام
(101%)
نسبة القرارات الصادرة مقارنة بالاعتراضات الواردة خلال العام.

الإنتاجية القضائية
(92%)
نسبة القرارات التي تصدرها اللجنة مقارنةً بالدعاوى التي تنظرها خلال العام.

مواضيع دعاوى اللجنة المصرفية الاستئنافية

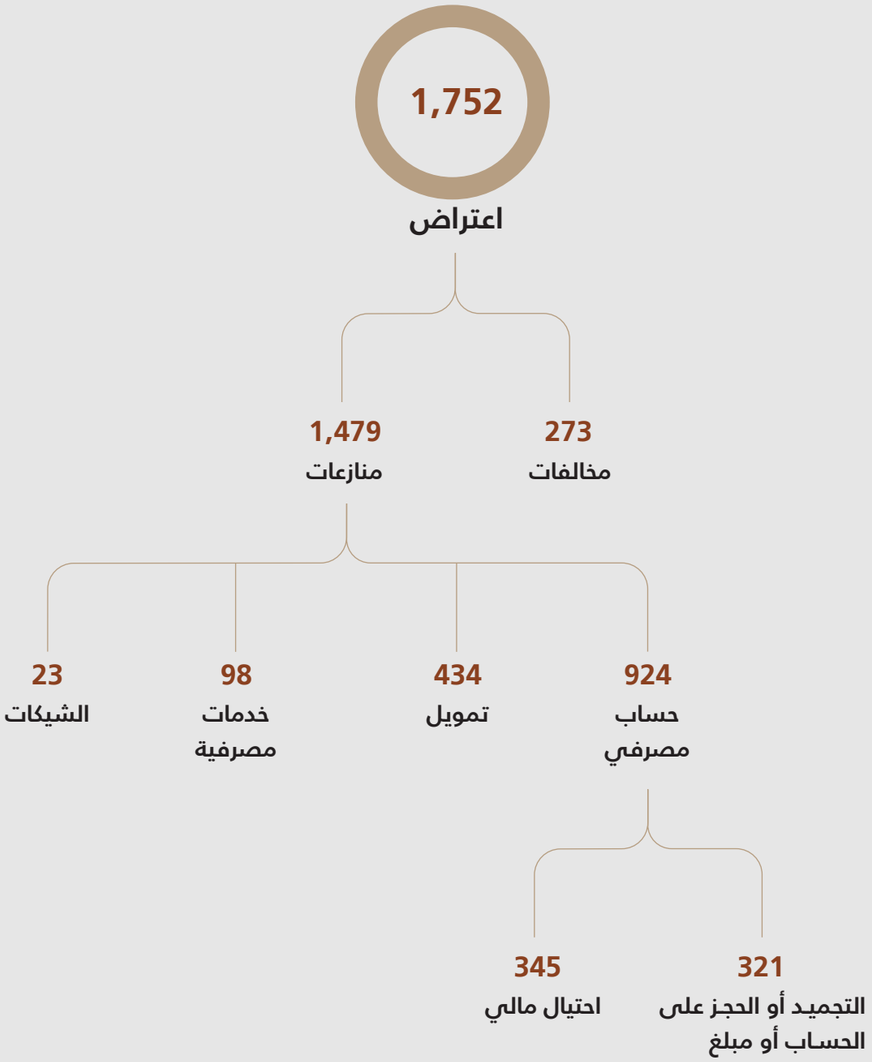

لقد شكلت الاعتراضات الواردة على القرارات الصادرة حول موضوع الحساب المصرفي النسبة الأعلى بمقدار (53%) من الاعتراضات الاستئنافية المصرفية الواردة بينما شكلت اعتراضات التمويل ما نسبته (25%) من الاعتراضات الاستئنافية المصرفية.

موجز اللجان الاستئنافية - المصرفية:

إجمالي الاعتراضات الواردة حتى نهاية عام 2024م:

عدد الاعتراضات الواردة حسب الجهة:

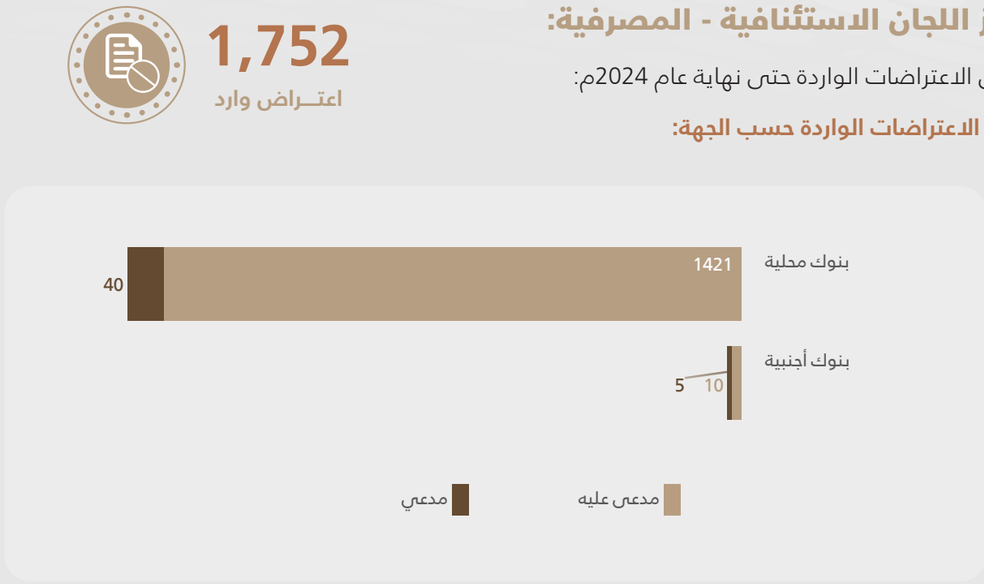

تفاصيل أنواع القرارات الصادرة:

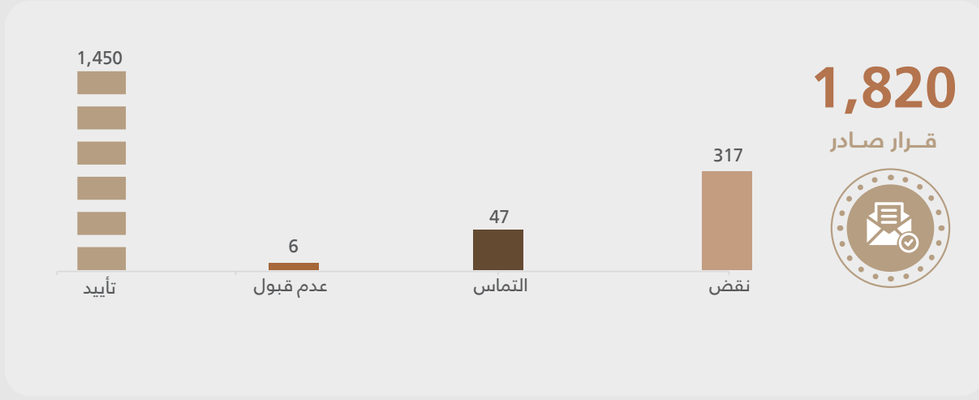

- يمثـل الرسـم البيانـي أعـلاه القـرارات الصـادرة مـن اللجنـة الاسـتئنافية - المصرفيـة، حيـث شـكل تأييـد قـرار اللجنـة الابتدائيـة النسـبة الأكبـر مـن إجمالـي القـرارات الصـادرة بنسـبة (80%)، فـي حيـن شـكل نقـض القـرار مـا نسـبته (17%) مـن إجمالـي القـرارات الصـادرة، يليـه قـرارات الالتمـاس بنسـبة (3%).

تفاصيل اعتراضات المخالفات المصرفية المقامة أمام اللجنة المصرفية الاستئنافية

بيان بعدد الاعتراضات المخالفات المصرفية:

273

* تم قيد عدد (273) اعتراض خلال العام تصنف جميعها ضمن دعاوى مخالفات نظام مراقبة البنوك.

الفصل الثاني

اللجنة الاستئنافية للفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية

اللجنة الاستئنافية - التمويلية:

✣ النشأة:

نشأت اللجنة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/51) وتاريخ 13 / 08 / 1433هـ إذ نصت الفقرة (5) من البند (ثالثاً) على تشكيلها واختصاصها.

✣ الاختصاص:

تختص اللجنة بالفصل في الاعتراضات المقدمة ضد قرارات لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية. وتصدر قراراتها بالأغلبية وتكون نهائية غير قابلة للطعن أمام أي جهة أخرى.

✣ التشكيل:

تتكون من دائرة أو أكثر، ويكون عدد أعضاء كل دائرة (ثلاثة) أعضاء وعضوًا رابعًا احتياطيًا من ذوي الخبرة والتأهيل النظامي، على أن يكون من بينهم من لديه تأهيل شرعي.

339
جلسة
إجمالي عدد الجلسات المقامة في عام 2024م
نظرت فيها ما يقارب (5) دعاوى في كل جلسة

1,695
اعتراض
إجمالي الاعتراضات المنظورة من قبل اللجان الاستئنافية في عام 2024م

1,604
قـــرار
إجمالي القرارات الصادرة في عام 2024م بمعدل (8.5) قرارات في كل جلسة

متوسط مدة التقاضي
(104) يوم
متوسط عمر الدعوى منذ تاريخ قيدها وحتى تاريخ صدور القرار.

متوسط مدة التقاضي 2024م
(49) يوم
متوسط عمر الدعوى المقيدة في عام 2024م وحتى تاريخ صدور القرار.

متوسط مدة تقاضي دعاوى المخالفات
(302) يوم
متوسط عمر دعاوى المخالفات منذ تاريخ قيدها حتى تاريخ صدور القرار.

معدل زمن الانتظار حتى الجلسة الأولى
(81) يوم
متوسط مدة الانتظار منذ تاريخ قيد الدعوى وحتى انعقاد أول جلسة لنظرها.

معدل الفصل العام
(126%)
نسبة القرارات الصادرة مقارنة بالاعتراضات الواردة خلال العام.

الإنتاجية القضائية
(95%)
نسبة القرارات التي تصدرها اللجنة مقارنةً بالدعاوى التي تنظرها خلال العام.

مواضيع دعاوى اللجنة التمويلية الاستئنافية

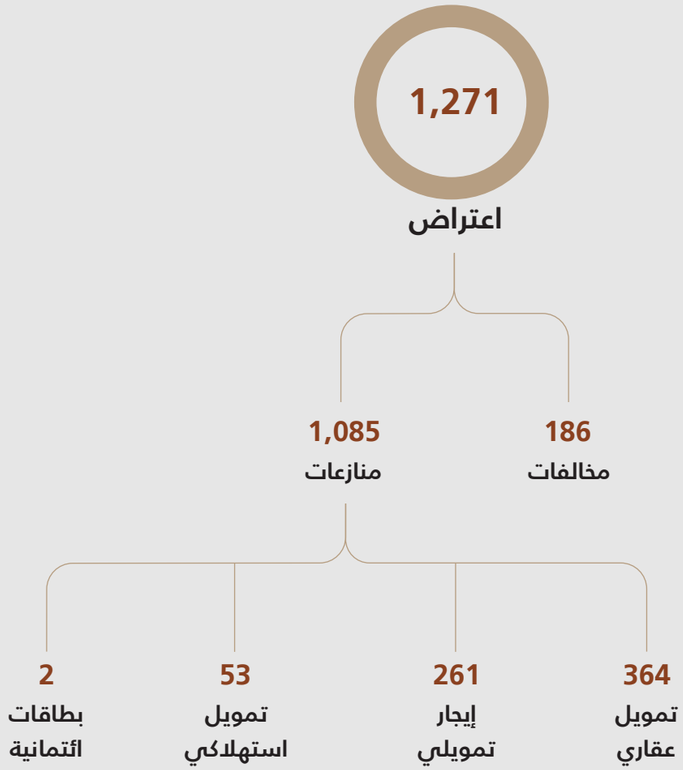

لقد شكلت الاعتراضات الواردة على القرارات الصادرة حول موضوع التمويل العقاري النسبة الأعلى بمقدار (29%) من اعتراضات اللجنة الاستئنافية التمويلية وشكلت اعتراضات الإيجار التمويلي (20%) من اعتراضات اللجنة الاستئنافية التمويلية بينما شكلت اعتراضات التمويل الاستهلاكي (4%) من اعتراضات اللجنة الاستئنافية التمويلية.

موجز اللجان الاستئنافية - التمويلية:

اجمالي الاعتراضات الواردة حتى نهاية عام 2024م:

عدد الاعتراضات الواردة حسب الجهة:

1,271

اعتـــراض وارد

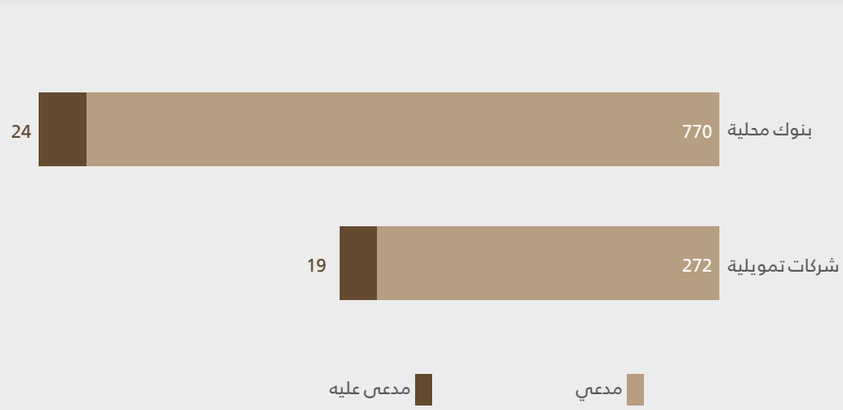

تفاصيل أنواع القرارات الصادرة:

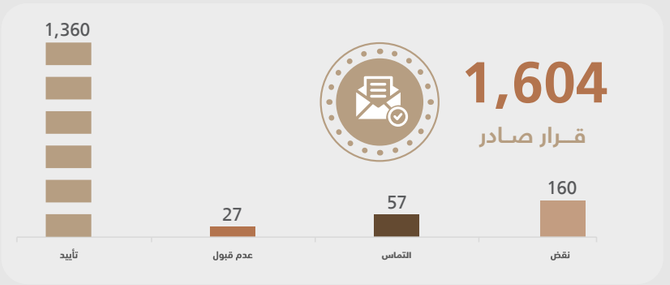

- يمثل الرسم البياني القرارات الصادرة من اللجنة الاستئنافية - التمويلية، حيث شكل تأييد قرار اللجنة الابتدائية النسبة الأعلى من إجمالي القرارات الصـــادرة بنسبـــة (85%)، في حين شكل نقض القرار ما نسبته (10%) من إجمالي القرارات الصـــادرة.

تفاصيل اعتراضات المخالفات التمويلية المقامة أمام اللجنة التمويلية الاستئنافية

عدد اعتراضات المخالفات التمويلية:

186

تـم قيـد عـدد (186) اعتـراض خلال العـام تصنـف جميعهـا ضمـن دعـاوى مخالفـات نظـام مراقبـة شـركات التمويل.

الباب الثالث

مركز الصلح

مركز الصلح:

✣ النشأة:

أنشـئ مركـز الصلـح فـي المنازعـات المصرفيـة والتمويليـة بموجـب قـرار معالـي محافـظ البنـك المركـزي السـعودي من أجل تعزيـز مفهـوم الصلـح كوسـيلة فاعلـة فـي حسـم المنازعـات التـي تقـع بيـن المؤسسـات الماليـة وعملاؤهـا.

✣ الاختصاص:

- طلبات الصلح المقدمة من عملاء البنوك وشركات التمويل المرخصة في المملكة.
- الطلبات التي لا تتجاوز قيمة المطالبة فيها مبلغ وقدره (100,000) ريال سعودي.
- الطلبات التي يتفق الأطراف على تسويتها ودياً مهما بلغت قيمتها.
- الدعاوى المحالة إلى المركز من قبل الأمانة العامة للجان المنازعات والمخالفات المصرفية والتمويلية.

منجزات مركز الصلح:

تقليـل أعبـاء التقاضـي المتعلقـة بالتكاليـف وتوفيـر الوقـت والجهـد.

تعـاملات الكترونيـة – عـن بعـد – دون الحاجـة للحضـور.

مرونة التواصل الى حل مرضي لأطـراف النـزاع وبمـا يتفـق عليـه الأطـراف.

المشـاركة فـي أسـبوع الريـاض الدولـي لتسـوية المنازعـات التجاريـة والمُنظم من قبـل المركـز السـعودي للتحكيـم التجـاري.

المشـاركة فـي أسـبوع التسـوية الدولـي لتسـوية المنازعـات فـي سـنغافورة.

المشـاركة فـي المؤتمـر السـنوي للمجموعـة الدوليـة لهيئـات حـل المنازعـات الماليـة فـي كنـدا والتـي تعنـي بتوفيـر حلـول بديلـة لتسـوية المنازعـات.

توقيـع اتفاقيـات مـع بعـض المؤسسـات الماليـة للانضمـام لعضويـة مركـز الصلـح. لعضويـة مركـز الصلـح.

مسيرة عمل المركز لعام 2024م:

1,250
عدد الطلبات التي تم استقبالها وتدقيقها لدى المركز

350
عدد الدعاوى التي لم تستوفي شروط مركز الصلح

917
عدد الدعاوى المستهدفة صلحاً

547
عدد محاضر الصلح الصادرة

391
عدد الطلبات المحالة للجان

43
عدد طلبات الصلح تحت إجراءات مركز الصلح

- شكلت الدعاوى الصادر بها محاضر صلح (60%) من الدعاوى المستهدفة صلحاً.

تصنيف الدعاوى حسب اللجنة:

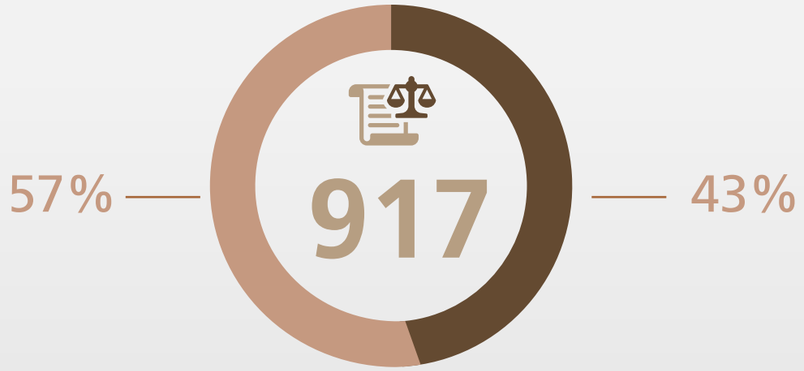

- يوضح الرسم البياني نسب الدعاوى حسب كل لجنة من إجمالي دعاوى عام 2024م.

قيمة المطالبات الإجمالية:

229.4 مليون
المبالغ المطالب بها

100.5 مليون
قيمة المطالبات الصادر بها محاضر صلح

بيان بمحاضر الصلح الصادرة من المركز حسب الجهة:

بيان بعدد الحالات التي تم العمل عليها صلحاً حسب الجهة

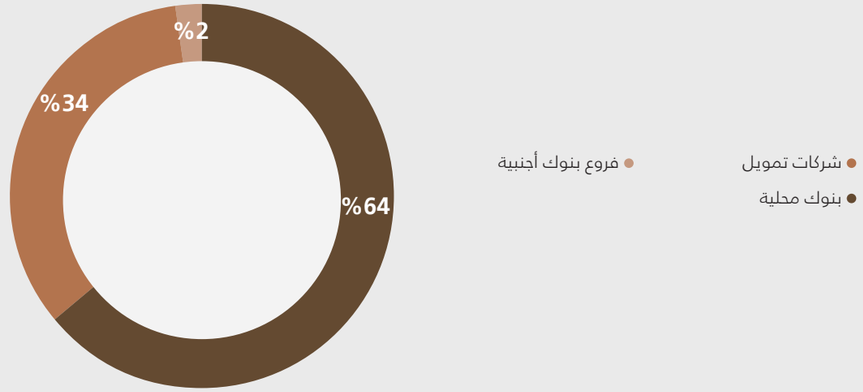

إجمالي الحالات التي تم العمل عليها صلحاً حسب بند الصلح

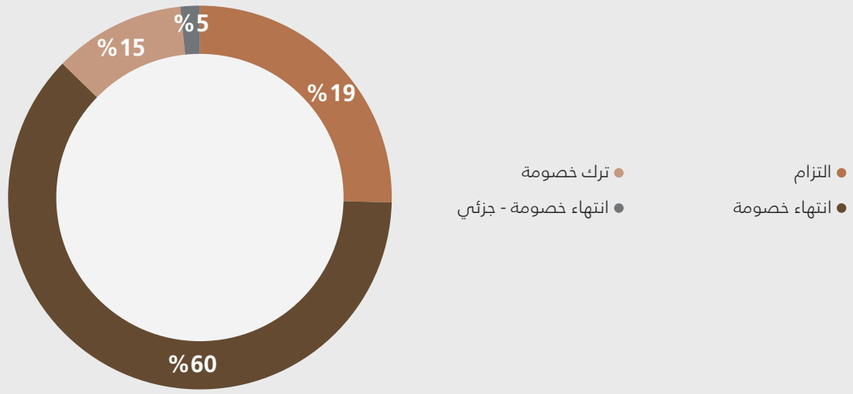

بيان بعدد الحالات التي تم العمل عليها صلحاً لكل جهة حسب بند الصلح

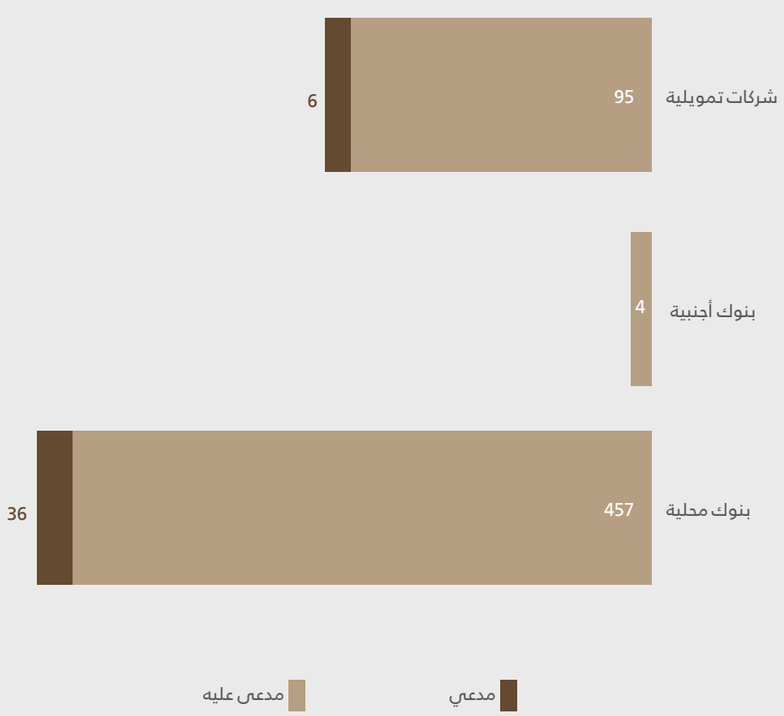

الباب الرابع

تروثنـــا

الدعم المؤسسي:

❖ فخورون بمنجزاتنا وجهودنا، ونعتز بوجود (120) كفاءة متميزة بمختلف التخصصات

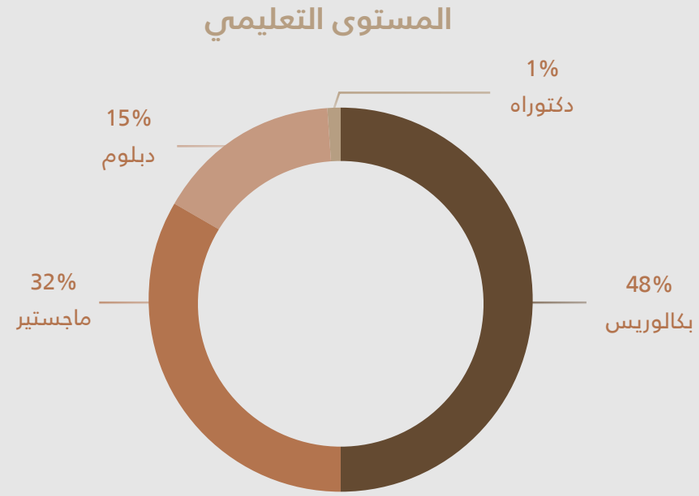

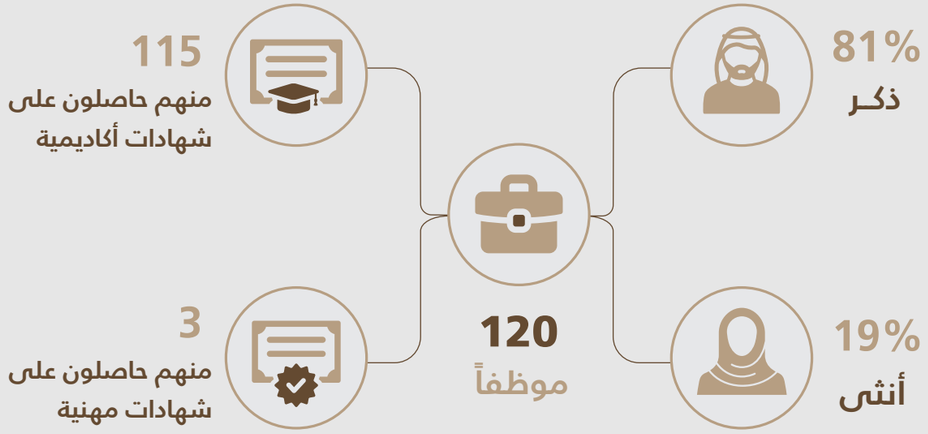

قنواتنا

حرصنا على تنمية التواصل الفعّال وتعزيز الشفافية مع المتعاملين وشركاء الأعمال، وتقديم الدعم والاستجابة السريعة للاستفسارات، كما نسعى الى توسيع نطاق وسائل التواصل والارتقاء بخدماتنا نحو الأفضل.

الخاتمة

تمضي الأمانة العامة للجان المنازعات والمخالفات المصرفية والتمويلية بخطى ثابتة نحو تطوير منظومة العمل وتعزيز كفاءة الأداء، مسترشدةً برؤية المملكة 2030 وأهدافها الرامية إلى تحقيق العدالة الناجزة ورفع جودة الخدمات المقدمة. وقد أسهمت الجهود المبذولة خلال العام في تحسين الإجراءات، وتطوير الحلول الرقمية، وتعزيز حوكمة العمل، بما يعزز الثقة والشفافية في معالجة المنازعات والمخالفات المصرفية والتمويلية والائتمانية.

وفي ظل التغيرات المتسارعة والتطورات التقنية، تضع الأمانة العامة نصب عينيها استمرارية التحسين والتطوير من خلال تبني أحدث الممارسات، وتعزيز التعاون مع الجهات ذات العلاقة، والارتقاء بقدرات الكوادر البشرية، لضمان تقديم خدمات ذات كفاءة وفعالية عالية.

وختامًا، تتقدم الأمانة العامة بجزيل الشكر والتقدير لكافة الجهات الداعمة، ولأعضاء اللجان ومنسوبي الأمانة العامة على جهودهم الدؤوبة في تحقيق هذه الإنجازات. ومع تطلعاتنا إلى مستقبل أكثر تطوراً وتميزاً، نؤكد التزامنا بمواصلة مسيرة التطوير والابتكار، وبما يحقق العدالة الناجزة ويعزز الثقة في القطاع المالي، ويدعم استقرار الاقتصاد الوطني.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد ،،